التاريخ: ٢٠٠٤/٣/٢٤
المرجع: ١٨٣/ص/٢٠٠٤

حضرة أمين عام مجلس الوزراء
القاضي سهيل بوجي المحترم

الموضوع: مشروع قانون يتضمن أحكاماً استثنائية لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة

المرجع:
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ (معالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة)
- قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ تاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠ (تكليف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وضع مشروع قانون جديد يتعلق بالفائض من العاملين لدى الإدارات العامة والمؤسسات العامة)
- كتابكم الأخير رقم ٤٣٥/ م.ص تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤

إشارةً إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نودعكم تقريراً بوقائع ملف الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة، وما آل إليه هذا الملف حتى تاريخه، مرفقاً بالمستندات ذات الصلة، وبمشروع القانون الذي يتضمن احكاماً استثنائية لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة.

إلا ان ذلك يستدعي، بادئ ذي بدء، توضيح أمور ثلاثة:

الأمر الأول: إن أرقام الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة هي في حالة تبدّل مستمر ناتج، أما عن انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الصرف من الخدمة، أو الوفاة او الاستقالة، واما بسبب تحرك الأشخاص من جدول إلى اخر من جداول فائض وزارة الاعلام المرفقة بهذا التقرير، (توزيع أشخاص من جديد على إدارات ومؤسسات عامة، أو صدور قرارات الحاق جديدة، او تنظيم عقود لفائض جرى الحاقه سابقاً....)

الأمر الثاني: ان ملف الفائض، والأرقام التي سبق تداولها في هذا الشأن، لا يتناول عمال الفاتورة أو العمال بالساعة أو عمال المتعهد. باعتبار ان عمل هؤلاء في القطاع العام هو دون أية **صفة نظامية لهم**، تحددها القوانين والأنظمة التي ترعى شؤون العاملين الآخرين في القطاع العام (من موظف دائم، موظف مؤقت، أجير، أو متعاقد...) وقد بلغ عددهم

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

بتاريخ اعداد تقرير مجلس الخدمة المدنية بكتابه رقم ٣٩/ ص تاريخ ٢٠٠١/٢/١ **"٤٠٥٥" شخصاً. (مستند رقم ١)**

الأمر الثالث: إن مفهوم الفائض تفسّره بعض الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، بشكل يختلف عن منطوق المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ **(مستند رقم ٢)** المتعلق "**بتحديد الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وكيفية إلحاقهم وتسوية أوضاعهم**". والذي حددته المادة الثانية من المرسوم المذكور بما يلي:

- **جميع الموظفين المؤقتين** في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في حال وجودهم والتي انتهت المدة المحددة في النصوص القانونية التي أحدثت هذه الوظائف دون أن تجدد.
- **المتعاملين** في وزارة الإعلام وسائر الإدارات العامة بتاريخ نفاذ هذا المرسوم.
- **إجراء التصفية أو الأجراء المستخدمين** لتسميات واردة في أنظمة الأجراء النافذة لدى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات المعتبرة تسميات تصفية وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤ وتعديلاته (النظام العام للأجراء).
- **الأجراء** الذين يزيد عددهم عن العدد الملحوظ لكل تسمية في أنظمة الأجراء النافذة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.
- **كل متعاقد على وظيفة ملحوظة في الملاك** وذلك باستثناء الوظائف التي أجاز القانون ملأها بالتعاقد.
- المتعاقدين الذين تمّ استخدامهم **خلافاً لأحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣** تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ وتعديلاته بعد نفاذه ".

ان بعض الادارات والمؤسسات العامة والبلديات فسّرت الفائض **بما يفيض عن حاجتها**. من هنا ان معظم الاجوبة التي تلقيناها رداً على مراسلاتنا، جاءت مقترنة بالنتيجة التالية: **شغور في وظائف الملاك، ولا وجود للفائض.** انطلاقاً، ليس من احكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠، بل من واقع الشغور الكبير في وظائف بعض الملاكات لا سيما في الفئات الخامسة والرابعة والثالثة.

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

وبما أن هذا الملف الشائك والمعقّد والمزمن، هو قيد الدرس والتحليل والأخذ والرد مع الإدارات العامة والمؤسسات العامة منذ ما قبل العام ٢٠٠١، فكان لا بد من سرد وقائعه أولاً، وعرض كيفية تنفيذ المهمة ثانياً، قبل التقدم ببعض الخلاصات والاقتراحات ثالثاً.

أولاً: في وقائع الملف

١. تنفيذاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠، المتعلق بالفائض، ولقرار مجلس الوزراء رقم ٧١ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٢ " المتعلق بدرس أوضاع الفائض وسبل إلحاقهم بأي من الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات أو اتحادات البلديات " **(مستند رقم ٣)**، وتطبيقاً للكتب والتعاميم الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية، لا سيما التعميم رقم ٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٩ الذي وجه إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، لإيداعه بياناً بأسماء العاملين لديها المعتبرين من الفائض، وفقاً للأسس التي حددها المرسوم ٥٢٤٠ المشار إليه أعلاه.

واستناداً إلى التعميم رقم ٢٠٠١/٢٢ الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء الذي طلب بموجبه من جميع الإدارات والمؤسسات العامة تعبئة الاستمارات المرفقة بالتعميم، وإيداعها مجلس الخدمة المدنية، لدرسها واستخلاص نتائجها.

فقد بادر مجلس الخدمة المدنية، وعطفاً على المعلومات التي توافرت لديه، إلى وضع تقرير رفعه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء برقم ٣٩/ص١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١، ضمنه عرضاً شاملاً لهذا الملف مرفقاً بجدولين:

أ- جدول يتناول العاملين في القطاع العام في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات (من موظف مؤقت ومتعاقد وعامل فاتورة....).

	موظف مؤقت	متعاقد	أجير	متعامل	عامل فاتورة	سواه	المجموع
الإدارات العامة	٦٩	١٤٧٢	٢٦٧٥	١٦٩٦	١٦٨	١١٧	٦١٩٧
المؤسسات العامة	١٣٠	١٢٤٤	٢٧٩٣	٢٩	٦٨٨	١٠٣٢	٥٩١٧
البلديات	٦	٧٧	١٠٩٢	٣	١٠٠	٢٢١	١٤٩٩
المجموع	٢٠٥	٢٧٩٣	٦٥٦٠	١٧٢٨	٩٥٦	١٣٧١	---
المجموع العام							١٣٦١٣

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

ب-جدول يتعلق باعداد الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات وفقاً لما تمّ حصره من اللوائح والاستمارات المودعة إلى المجلس:

- مجموع الفائض في الإدارات العامة (من دون وزارة الاعلام) ١٩٤٠ شخصاً
- مجموع الفائض في وزارة الاعلام ١٣٦٣ شخصاً
- مجموع الفائض في المؤسسات العامة ١٥٨٣ شخصاً
- مجموع الفائض في ٥٢ بلدية ١١٥ شخصاً

المجموع العام ٥٠٠١ شخصاً

٢- فائض وزارة الإعلام وعدده ١٣٦٣ شخصاً

جرى توزيع فائض وزارة الاعلام وفقاً لما يلي:

- **٦١٢ متعاملاً** الحقوا بوزارة الإعلام، الا انه لم يجرِ التعاقد الا مع ٥٠٢ منهم، وقد رُفض من بينهم ١٨ متعاملاً وجرى التريّث في بحث وضع ١٣ منهم، ولم يجرِ التعاقد مع الباقين بسبب تريث وزارة الاعلام في اتمام عملية التعاقد لحاجتها إلى تعديل بعض الأسماء لجهة استبدالهم بآخرين لم ترد أسماؤهم في القرار رقم ١٢٥ الصادر عن مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥. **(مستند رقم ٤).**
- **٢٦١ متعاملاً** وزعوا على الإدارات أو المؤسسات العامة أو بعض البلديات **ولم تبدِ هذه الجهات المعنية حتى تاريخه رأيها بهم.** وأن مجلس الخدمة المدنية هو بصدد إعداد مشاريع كتب تذكيرية للإدارات المعنية لإصدار قرارات بإلحاقهم فور الإجابة. **(مستند رقم ٥)**
- **٢٢١ متعاملاً صدرت قرارات بإلحاقهم** في بعض الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات **ولم تصدر عقودهم حتى تاريخه،** أو أن عقودهم لا تخضع لموافقة مجلس الخدمة المدنيّة. **(مستند رقم ٦)**
- **٢١٤ متعاملاً** صدرت قرارات بإلحاقهم ووافق مجلس الخدمة المدنية على مشاريع عقودهم. **(مستند رقم ٧)**

شارع عمر الداعوق - بناية ستاركو - الطابق الخامس - هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ - ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ - فاكس: ٣٧١٥٩٩ - مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

- ٧٨ **متعاملاً** أعيدوا من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التي جرى توزيعهم عليها، إلى لوائح الفائض لتوزيعها من جديد. **(مستند رقم ٨)**

٣- فائض الإدارات العامة وعدده ١٩٤٠ شخصاً

أبدت معظم الإدارات العامة حاجتها إلى الفائض لديها وبعضها بادر إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠. منها وفق ما ورد في تقرير مجلس الخدمة المدنية رقم ٣٩/ص تاريخ ١/شباط/٢٠٠٢ (وعدد هؤلاء ٣١٦ شخصاً) وهي الإدارات العامة التالية:

رئاسة مجلس الوزراء	١٧
التفتيش المركزي	٤
وزارة الأشغال العامة والنقل	٢
وزارة الثقافة – المديرية العامة للآثار	٦
وزارة الصحة العامة	٥٩
وزارة المهجرين	٢١٠
وزارة الاقتصاد والتجارة	١٨

ومنها من تريّث إلى حين الانتهاء من تنظيم ملاكاتها الجديدة (المديرية العامة للشؤون العقارية) وبعضها الآخر هو بصدد تسوية هذا الوضع مثل وزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة وفقاً لما يلي:

<u>في وزارة الصحة العامة</u>

- ٤٤ **متعاقداً في وزارة الصحة العامة** وهم من المعتبرين فائضاً عملاً بأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠، ذلك ان التعاقد معهم جاء بخلاف أحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢.
- ٥٦٤ **اجيراً في وزارة الصحة العامة**، تقترح الوزارة تسوية أوضاعهم ايضاً، بعد انشاء المراكز الصحية في المناطق والحاق عدد كبير منهم بها. **(كتاب وزارة الصحة العامة مستند رقم ٩)**

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

في وزارة الزراعة

- **١٤٢ شخصاً في وزارة الزراعة** من بينهم ٦٨ اجيراً لا تتطابق تسميات وظائفهم على تسميات نظام الاجراء، و ٧٤ آخرين تقترح الوزارة تسوية أوضاعهم. **(كتاب وزارة الزراعة – مستند رقم ١٠)**
- **٢٥ فائضاً** شطبت أسماؤهم اما بسبب الوفاة أو بسبب الاستقالة أو بلوغ السن حتى تاريخ اعداد تقرير مجلس الخدمة المدنية في شباط ٢٠٠٢ (تقرير رقم ٣٩/ص تاريخ ٢٠٠٢/٢/١).

٤ – فائض المؤسسات العامة وعددهم ٥٨٣ شخصاً

ارتأى مجلس الخدمة المدنية في تقريره المشار اليه أعلاه، التريّث في اجراء عملية توزيعهم، وذلك لحين جلاء ما ستؤول اليه الأوضاع بالنسبة لخصخصة بعض المؤسسات العامة، وكذلك لجهة تنفيذ القانون رقم ٢٠٠١/٢٢١ المتعلق بدمج وتنظيم مصالح المياه.

ثانياً: في تنفيذ المهمة

١. انفاذاً لقرار مجلس الوزراء **رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١** القاضي " **بتكليف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه إعداد مشروع قانون لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة** ".

بادرنا إلى الاتصال والتنسيق **مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه** لدرس ملف الفائض والاتفاق على أسس المعالجة، فوجّهنا بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١ كتباً إلى بعض الإدارات العامة وهي التالية:

- **وزارة الصحة العامة**
- **وزارة المالية (مديرية الشؤون العقارية)**
- **وزارة الزراعة**
- **وزارة الإعلام**

نطلب اليها، **إفادتنا "عن الخطوات العملية التي اتخذت في مجال معالجة موضوع الفائض".**

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

٢. بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١ أبلغنا رئاسة مجلس الوزراء، **بكتابنا رقم ٨٨٨/ص**، بأننا سوف نبادر، بعد ورود أجوبة الإدارات العامة الينا، إلى إعداد تقرير عن أوضاع الفائض مرفقاً بمشروع القانون المطلوب.

٣. بنتيجة مخاطبة الوزارات الأربع، تلقينا ثلاث مراسلات:

- **الأولى** بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٩ **من مديرية الشؤون العقارية في وزارة المالية**، التي أفادت بأنه " **لا يمكنها في الوضع الراهن إعتبار أي من العاملين فيها أو أجرائها من الفائضين أو الإستغناء عن خدمات الأشخاص الذين إستعانت بهم من أجل أعمال المكننة أو أعمال المسح، نظراً للشواغر في ملاكها..**"
- **والثانية** بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ **من وزارة الزراعة** التي أودعتنا لائحة اسمية مفصلة بالأجراء الفائضين لديها **وعددهم ٢١٢ شخصاً**، وقد حددت الوزارة هؤلاء الفائضين:
  - **اما لكون تسمياتهم غير ملحوظة في نظام الأجراء**
  - **واما بسبب الزيادة عن الحاجة**
- **والثالثة** بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ **من وزارة الصحة**، التي أفادت:
  - **انها قامت بتسوية اوضاع عدد من المتعاقدين** الذين كانوا يعملون في مستشفيات حكومية تحولت إلى مؤسسات عامة، وان مجلس الوزراء أصدر عدة قرارات لتجديد عقود هؤلاء المتعاقدين ريثما تتمكن هذه المؤسسات العامة من ملء ملاكاتها الإدارية والفنية. وكان اخر تلك القرارات، القرار رقم ٤٦، لتجديد العقود لغاية ٢٠٠٣/١٢/٣١، وقد احيل من وزارة الصحة العامة كتاب جديد، للتجديد لغاية ٢٠٠٤/١٢/٣١.
  - ان المتعاقدين **المعتبرين من الفائض** ويعملون في المستشفيات الحكومية، يتناقصون كلما تحول مستشفى حكومي إلى مؤسسة عامة. وان عدد هؤلاء المتعاقدين كان **٢٤٢ متعاقداً** فأصبح حالياً **١٨٠متعاقداً**.

مع الملاحظة ان المتعاقدين مع المستشفيات الحكومية التي حولت الى مؤسسات عامة ليسوا من الفائض وفقاً لمفهوم المادة ٢ م المرسوم ٢٠٠١/٥٢٤٠ انما ترعى اوضاعهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأنهم والتي كان اخرها القرار رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٠٣/١/٩.

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

- **اما الأجراء المعتبرون فائضين والذين لم تحدد الوزارة عددهم**، فإنها تقترح تسوية أوضاعهم، بملء ملاك الأجراء الخاص في وزارة الصحة العامة واصدار مرسوم المراكز الصحية حيث سيتم الحاق هؤلاء للعمل بهذه المراكز.

٤. بعد تسلّم هذه الأجوبة، وعملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠، وجهنا إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة، كتباً نطلب فيها إفادتنا عن واقع الفائض لديها، والخطوات المتخذة لمعالجة هذا الموضوع. وقد أعطيت الإدارات والمؤسسات العامة، بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه، مهلة أسبوع واحد، من تاريخ استلامها كتابنا، للإجابة. وتلقينا مجموعة من الردود، تبين لنا من خلاصتها أن عدد العاملين، بصفة متعاقد أو أجير (يبلغ ١٣٥٦ شخصاً)، هؤلاء الاشخاص لا يجوز **إعتبارهم من الفائض بصورة مطلقة**، بل يقتضي تحليل أوضاعهم لتحديد عدد الفائض منهم وفقاً لما حددته المادة الثانية من المرسوم ٢٠٠١/٥٢٤٠، وقد جاءت اجوبة الإدارات والمؤسسات العامة وفقاً لما يلي:

- **ديوان الحاسبة**
  - ٧ متعاقدين
  - ٣ أجراء
  - ٥ بالفاتورة
  - ١ منتدب
- **مجلس الخدمة المدنية** — أجيرا تصفية، ما زال المجلس بحاجة إلى خدماتهما
- **التفتيش المركزي** — ١٢ أجيراً
- **الهيئة العليا للتأديب** — لا يوجد فائض لديها
- **إدارة الإحصاء المركزي** — ٢٢ أجيراً
- **وزارة العدل** — لا يوجد فائض لديها، ما عدا إجراء التصفية البالغ عددهم ٣٦ أجيراً

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

• وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للدفاع المدني – المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية	افادت المديرية العامة للدفاع المدني، انها بصدد تطبيق أحكام المرسوم رقم ٤٠٨٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٤ (تنظيم وزارة الداخلية والبلديات) لملء المراكز الشاغرة في ملاكها. وانها ستبادر إلى تحديد عدد الفائض لديها، بعد صدور مرسوم التصنيف وملء المراكز الشاغرة. ١٣ عاملاً على أساس الأجر بالساعة ٧ متعاقدين ٧ أجراء
• وزارة الخارجية والمغتربين	لا يوجد فائض لديها، وقد تعاقدت مع عشرة متعاملين من فائض وزارة الإعلام
وزارة المالية – مديرية الشؤون العقارية	لا يوجد فائض لديها
• وزارة الصحة العامة	١٨٠ متعاقداً ٥٦٤ أجيراً
• وزارة الدفاع	لا يوجد فائض لديها، وهي تشكو من نقص في عديد المدنيين العاملين فيها
• وزارة البيئة	٢٠ متعاقداً والوزارة بحاجة ماسة إلى خدماتهم ٣ أجراء
• وزارة الزراعة	١٤٢ اجيراً، ورأت وزارة الزراعة ان ٦٨ من بينهم لا تتطابق تسميات وظائفهم على تسميات نظام الاجراء، و ٧٤ آخرين تقترح الوزارة تسوية اوضاعهم.

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

• وزارة الاقتصاد والتجارة المديرية العامة للاقتصاد والتجارة	٧ مؤقتين، عينوا في الملاك المؤقت عام ١٩٧٤ مدّد لهم سنة بعد سنة إلى حين صدور القانون رقم ٤٦ تاريخ ٩٩/٢/٢٣ الذي اعتبرهم ملاك تصفية، ترى الوزارة الاستمرار في استخدامهم في مجال المراقبة ٩ متعاقدين ١٧ أجيراً، استخدموا عام ١٩٩٧، ترى الوزارة الاستمرار في استخدامهم إلى حين إقرار مشروع الملاك الجديد للوزارة ليبنى على الشيء مقتضاه ٩ عاملات بالفاتورة، تم استخدامهن لحاجة الوزارة إلى مدخلات معلومات
• وزارة العمل	لا يوجد لديها فائض وهي تستعين بخدمات تسعة موظفين الحقوا بوحداتها من الفائض
• محافظة بيروت	لا يوجد فائض لديها
• مؤسسة مياه البقاع	لا يوجد فائض لديها
• مؤسسة مياه لبنان الشمالي	لا يوجد فائض لديها
• مصلحة استثمار مرفأ طرابلس	لا يوجد فائض لديها
• ادارة حصر التبغ والتنباك	لا يوجد فائض لديها
• هيئة أوجيرو	لا يوجد فائض لديها
• المجلس الوطني للبحوث العلمية	لا يوجد فائض لديه
• مصلحة استثمار مرفأ صيدا	لا يوجد فائض لديها

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

- **المصلحة الوطنية لنهر الليطاني** — لا يوجد فائض لديها
- **المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية** — لدى المؤسسة ٣٠ متعاقداً، لا يمكن اعتبارهم من الفائض كون المؤسسة في طور التنظيم ولم يصدر بعد المرسوم التنظيمي الذي يحدد ملاكها.
- **المؤسسة الوطنية للاستخدام** — لا يوجد فائض لديها
- **المعهد الوطني العالي للموسيقى** — لا يوجد فائض لديه
- **مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية** — لا يوجد فائض لديها
- **مؤسسة كهرباء لبنان** — لا يوجد فائض لديها وقد أشارت المؤسسة من أنها تعاني من نقص حاد في جهازها البشري الفني وهي لم تستفد من فائض الإدارات العامة بالنظر لخصوصية مهامها
- **المركز التربوي للبحوث والإنماء** — ١٣ متعاقداً عادياً
  ٨٠ متعاقداً بموجب عقود رضائية، للمناهج التربوية ومشاريع المعلوماتية، والدراسات والأبحاث
  ٩ عاملين بموجب فاتورة
  ٤٣ على أساس الأجر اليومي
  ٤٦ متعاقداً في دور المعلمين والمعلمات
  ٤ إجراء في دور المعلمين والمعلمات
  ١٩ عاملاً بموجب عقود رضائية في دور المعلمين والمعلمات وفي مراكز التدريب
  ٥ عاملين بالفاتورة في دور المعلمين والمعلمات وفي مراكز التدريب

I.Fakih/lett.٢٤،٠٤.Surplus.٢٠،٣،٠٤

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

٢٣ عاملاً على أساس الأجر اليومي في دور المعلمين والمعلمات وفي مراكز التدريب

- **محافظة بيروت** — لا يوجد فائض لديها
- **الصندوق المركزي للمهجرين** — لا يوجد فائض لديه، إذ سبق أن تم تحويل ٢٦ من الفائض لديه على الإدارات العامة
- **المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات** — لا يوجد فائض لديها
- **تعاونية موظفي الدولة** — لا يوجد فائض لديها
- **المشروع الأخضر** — ١٨ متعاقداً بينهم ستة مهندسين زراعيين
٣٢ متعاقداً من قرض البنك الدولي
المشروع الأخضر بحاجة إلى خدمات هؤلاء نظراً للشواغر الكبيرة في ملاكه إذ توجد ١١٨ وظيفة شاغرة من أصل ا لملاك الاجمالي ١٣٥ وظيفة

٥. في ضوء الكتب المبلغة الينا، والتقارير الموضوعة في السابق يتبين ما يأتي:
- ان **الفائض المقدّر** من قبل مجلس الخدمة المدنية يبلغ **٥٠٠١ شخصاً**.
- ان **الفائض** من بين **العاملين بالفاتورة او بالساعة او عمال متعهد** يبلغ **٤٠٥٥ شخصاً**.
- فيكون **عدد الفائض الإجمالي** هو ٩٠٥٦ شخصاً، غير ان الردود التي وصلتنا هي بعيدة كل البعد عن هذا العدد.

ثالثاً: <u>في الخلاصات والاقتراحات</u>

١. **ان ملف الفائض صعب وشائك ومعقّد وحساس.** وعلى الرغم من كل المعالجات التي جرت في السابق، ولا سيما الخطوات الجريئة التي اقدم عليها مجلس الخدمة المدنية، فلا ادّعي بأني احطت بكل جوانب هذا الملف، ولا يمكنني في الاوضاع الراهنة تقديم الحلول

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

الجذرية له، ولا حتى الجزم بصورة قاطعة **بالعدد الحقيقي** للفائض في الإدارات والمؤسسات العامة، ناهيك عن البلديات. وللدلالة على ما أقول أشير إلى أن الفارق ما زال كبيراً بين الارقام المصرّح بها عن الفائض في الماضي، والأرقام التي تلقيتها رداً على مراسلاتي، علماً بأني على يقين بأن **الفائض الحقيقي** يتجاوز المصرح به في الماضي والحاضر، لا بل يتجاوز الفائض المقدر من قبل مجلس الخدمة المدنية.

٢. ويزيد من صعوبة العمل **امتناع** العديد من الإدارات والمؤسسات العامة من مجرد الاجابة حول هذا الموضوع، كما حصل معي مؤخراً. فالإدارات والمؤسسات التي ردت في موضوع الفائض لم يتجاوز عددها ٣٥ من اصل ٥٦ ادارة ومؤسسة عامة، جرت مراسلتها.

٣. ان المقاربة القانونية والادارية توجب سن **مشروع قانون** يضع إطار حل شامل وواضح في ضوء الواقع لمعالجة الفائض على أسس قانونية في جميع الإدارات والمؤسسات العامة، بما فيها معالجة اوضاع المتعاملين الذين لم تنظم لهم عقود أو لم تصدر في شأنهم قرارات إلحاق، أي الذين اودعت اسماؤهم بعض الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات ولم تبدِ هذه الإدارات حتى تاريخه رأيها بشأنهم، أو الذين أعيدت أسماؤهم إلى مجلس الخدمة المدنية وفي غالب الأحيان من دون تبرير موضوعي.

٤. غير ان المقاربة القانونية والادارية لا تفي كل الموضوع كامل حقه، لان مسألة الفائض لها جانب اجتماعي واضح لا يمكن اغفاله. فالدولة مضغوطة بين متناقضين: **واجب تخفيض حجم القطاع العام** ونفقاته وترشيد الانفاق، **وواجب تحاشي الانعكاسات الاجتماعية لمثل هذا التخفيض، مما يعني بأن معالجة الفائض** بصورة جذرية يفترض ضمان بدائل لتحاشي المزيد من التأزيم الاجتماعي وتوصلاً لتصور شامل ومتكامل للاصلاح الذي لا مفرّ منه تحت طائلة الانهيار.

٥. ان موضوع **موظفي الفئة الاولى الموضوعين بالتصرف** يشكّل حالة غير طبيعية لا يجوز الاستمرار فيها: فالموضوعون بالتصرف غير راضين، والخزينة تتحمل اعباءً مالية من دون مقابل. فلا بدّ من ان يتخذ مجلس الوزراء قراراً لمعالجة أوضاعهم عن طريق اضافة احكام خاصة بهم في صلب مشروع القانون المتعلق بالفائض أو عن طريق مشروع قانون مستقل.

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

بناءً على ما تقدم، نقترح:

١. تكليف ادارة الابحاث والتوجيه، بالتنسيق والتعاون مع المفتشين في كل من المفتشية العامة الادارية، والمفتشية العامة المالية القيام بمسح شامل لكل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بقصد **تحديد حجم الفائض النهائي وفق مفهوم المادة (٢) من المرسوم ٢٠٠١/٥٢٤٠.**

٢. بغض النظر عن حجم الفائض النهائي وعن الملاحظات المذكورة في البندين ٣ و ٤ من ثالثاً، ارفع الى مجلس الوزراء **مشروع قانون يحدد احكاماً استثنائية خاصة بالموظفين والمستخدمين والمتعاقدين والأجراء، وسائر العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة.(مستند رقم ١١)**

٣. تكليف **وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية** برفع اقتراح لمعالجة **وضع موظفي الفئة الأولى الموضوعين بالتصرف**، واتخاذ القرار المناسب بشأن المدراء العامين والمدراء في المؤسسات العامة الذين انقضت المدة القصوى لوضعهم في التصرف.

واقبلوا مني الاحترام

وزير دولة لشؤون التنمية الادارية

كريـــم يقرادونـــي

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

المستندات

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

رئاسة مجلس الوزراء
مجلس الخدمة المدنية
رقم الصادر : ٢٩/ص/١
بيروت ، في ١ شباط ٢٠٠٢

إ.غ

مستند رقم ١

دولة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع : تقرير حول الفائض في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واقتراحات لتطوير أنظمة الخدمة العامة .

المرجع : - المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ .
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (نظام الموظفين) .

إن هيئة مجلس الخدمة المدنية ،

تنفيذاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ المتعلق بالفائض ،

وعطفاً على الكتابين المرفوعين إلى دولتكم رقم ٢٢٥/ص١ تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٧ ورقم ٢٣٧/ص١ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ .

تتشرف مجدداً بأن تعرض لدولتكم الوقائع التالية ، وذلك لبيان ما آلت إليه الأوضاع في موضوع الفائض حتى تاريخه :

أولاً : في الوقائع :

١ - تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم / ٧١ / تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٢ المتعلق بدرس أوضاع الفائض وسُبل إلحاقهم بأي من الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات أو اتحادات البلديات التي تطلب التعيين أو الاستخدام أو التعاقد وفقاً لاحتياجاتها (المستند رقم - ١ -) ، بادر مجلس الخدمة المدنية إلى وضع النص اللازم لأجل تنفيذ القرار المذكور ، حيث صدر بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥ المرسوم

رقـــم ٥٢٤٠ الذي حدد مفهوم الفائض في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وكيفية إلحاق المعنيين به وتسوية أوضاعهم (المستند رقم – ٢ –) .

٢ – بالاستناد إلى المرسوم المذكور رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، ولا سيما المواد ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٢ منه ، قام مجلس الخدمة المدنية وفقاً للصلاحيات التي أنيطت به ، بإصدار التعميم رقم / ٤ / تاريخ ٢٠٠١/٤/١٩ ، الذي وُجِّهَ إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ، وطلب منها إعداد بيان بأسماء العاملين لديها المعتبرين من الفائض وفقاً للأسس التي حددها المرسوم الآنف الذكر ، إضافة إلى بيان بعض المعلومات عنهم ، مع بيان بحاجتها من هؤلاء الأشخاص للعمل لديها (المستند رقم – ٣ –) .

٣ – في موازاة ما تقدم ، تم بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ توجيه كتاب إلى وزارة الداخلية والبلديات طُلب منها الإيعاز إلى البلديات التي هي بحاجة إلى أشخاص من الفائض للعمل لديها ، بأن تعمل بالسرعة الممكنة على تأمين المعلومات المطلوبة وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، وفي حدود المهل المذكورة فيه ، وذلك عن طريق ملء الاستمارة التي أرفقت بالكتاب المذكور ومن ثم إرسالها مباشرة إلى مجلس الخدمة المدنية (المستند رقم – ٤ –) .

٤ – في مقابل المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، واستكمالاً للإجراءات الآيلة إلى ضبط الوضع الإداري وترشيد الإنفاق ووقف الهدر ، ولأجل الحصول على بيانات تفصيلية وواضحة عن سائر العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة لأجل معرفة الأعداد الحقيقية لهم ، ولأنه من دون ذلك يتعذر الحصول على معلومات تساعد على السير في أي إجراء إصلاحي حاضراً ومستقبلاً ...، اصدر دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ التعميم رقم **٢٠٠١/٢٢** طلب بموجبه من جميع الإدارات والمؤسسات العامة والمراكز والهيئات والمكاتب الملحقة أو التابعة لتلك الإدارات والمؤسسات أو العاملة تحت إشرافها ، إبلاغ الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والمتعاملين والأجراء بمن فيهم عمال الفاتورة وسائر العاملين لديها بأي صفة أو تسمية كانت (من غير الموظفين أو المستخدمين الدائمين) وجوب تعبئة الاستمارة التي أرفقت بالتعميم المذكور ، وضمن الأصول التي حددت فيه ، وإيداعها مجلس الخدمة المدنية في مهلة أقصاها ٢٠٠١/٦/٦.

إضافة إلى ذلك ، كُلف التفتيش المركزي مراقبة مدى التزام الإدارات والمؤسسات العامة تطبيق مضمون التعميم المذكور ، وإيداع رئاسة مجلس الوزراء في مهلة أقصاها ٢٠٠١/٦/٢١ تقريراً مفصلاً يضمنه النتائج والإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن (المستند رقم – ٥ –) .

٥ – تنفيذاً لما جاء في التعميم رقم ٢٠٠١/٢٢ الذي أصدره دولة رئيس مجلس الوزراء ، أودعت الإدارات والمؤسسات العامة مجلس الخدمة المدنية لوائح بأسماء العاملين لديها من الأشخاص المعنيين بالتعميم المذكور .

وبالاستناد إلى تلك اللوائح ، وفي سبيل التأكد من مدى صحتها ومن أنها مطابقة للأعداد الحقيقية للموظفين المؤقتين والمتعاقدين والمتعاملين والأجراء بمن فيهم عمال الفاتورة وسائر العاملين بأي صفة أو تسمية كانت ، العاملين في حينه وحتى تاريخه بصورة فعلية في تلك الإدارات والمؤسسات العامة والمراكز والهيئات والمكاتب التابعة لها أو الملحقة بها ، بادر مجلس الخدمة المدنية ، بعد أن أنجز إدخال جميع الاستمارات التي وردت إليه في الحاسوب الآلي ومكننتها ، بتوجيه ثلاث كتب إلى إدارة التفتيش المركزي رقم ٢٠٠/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٢ ورقم ٢٠٣/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٥ ورقم ٢٢٠/ص١ تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٠ ، طلب بموجبه من الإدارة المذكورة ، بعد أن زودها بلائحة مفصلة بالإدارات العامة والمؤسسات العامة التي أودعت هذا المجلس لوائح بأعداد العاملين لديها من المعنيين بالتعميم رقم ٢٠٠١/٢٢ ، إجراء اللازم لجهة مطابقة اللوائح المذكورة مع الواقع الفعلي في تلك الإدارات والمؤسسات العامة لكي يتمكن من وضع تقرير مفصل وصحيح حول الموضوع وبالسرعة الممكنة (المستند رقم – ٦ –) .

كما وجّه كتاباً آخر إلى الإدارة المذكورة ، رقمه ٢٠٨/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٩ ، يتعلق هذه المرة بالإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات التي لم تودع هذا المجلس لوائح بالفائض لديها بالاستناد إلى تعميمه رقم ٢٠٠١/٤ ، طالباً منها إجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن وبيان حاجة تلك الإدارات الفعلية للأشخاص العاملين لديها مهما كانت تسمياتهم وصفاتهم ، ليبنى في ضوء ذلك على الشيء مقتضاه (المستند رقم – ٧ –) .

وبتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٠ قمنا مجدداً بإيداع التفتيش المركزي كتاباً برقم ٢٢١/ص١ يتضمن لوائح بالفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات الذين تم إحصاؤهم ، للمطابقة مع الواقع الفعلي لديها ، وفيما إذا كان هناك عناصر أخرى ممن ينطبق عليهم المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ولم يجرِ إحصاؤها بعد (المستند رقم – ٨ –) .

ثانياً : في النتائج المستخلصة :

١ – بالاستناد إلى ما تقدم ، وعطفاً على المعلومات التي توافرت لدى هذا المجلس **حول العاملين في** الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات – بصفة موظف مؤقت ، متعاقد ، أجير ، **متعامل ، عامل** فاتورة ، أو سواه من التسميات ، والتي أودعت إليه عن الأشخاص المعنيين بالموضوع ، **وبعد أن تم** إدخال كافة المعلومات المذكورة في الحاسوب الآلي بطريقة منهجية ومبرمجة ، تم **لأول مرة ، تفكيك** هذا اللغز ، والتوصل إلى معرفة الأعداد الحقيقية لهؤلاء العاملين في القطاع العام **والفائض من بينهم** (من غير الموظفين والمستخدمين الدائمين) ، وذلك وفقاً للتفصيل التالي :

أ – جدول بهؤلاء العاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات

	موظف مؤقت	متعاقد	أجير	متعامل	عامل فاتورة	سواه	المجموع
الإدارات العامة	٦٩	١٤٧٢	٢٦٧٥	١٦٩٦	١٦٨	١١٧	٦١٩٧
المؤسسات العامة	١٣٠	١٢٤٤	٢٧٩٣	٢٩	٦٨٨	١٠٣٣	٥٩١٧
البلديات	٦	٧٧	١٠٩٢	٣	١٠٠	٢٢١	١٤٩٩٠
المجموع	٢٠٥	٢٧٩٣	٦٥٦٠	١٧٢٨	٩٥٦	١٣٧١	----
المجموع العام							١٣٦١٣

ب – جدول بالفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات :

- مجموع الفائض في الإدارات العامة (من دون وزارة الإعلام) : ١٩٤٠ شخصاً
- مجموع الفائض في المؤسسات العامة : ١٥٨٣ شخصاً
- مجموع الفائض في وزارة الإعلام (وحدها) : ١٣٦٣ شخصاً .
- مجموع الفائض في ٥٢ بلدية : ١١٥ شخصاً .

- المجموع العام : **٥٠٠١** شخصاً .

النتيجة العامة : – مجموع هؤلاء العاملين : **١٣٦١٣** شخصاً

– مجموع الفائض (من بين العاملين) : **٥٠٠١** شخصاً .

بعد أن تم تحديد عدد الفائض وتسمياتهم والمؤهلات العلمية لدى كل منهم بحسب اللوائح التي أودعت هذا المجلس ، واستناداً إلى نص المادتين (٨) و (١٢) من المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، بادرنا إلى توجيه كُتب إلى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التي أبدت حاجتها إلى أشخاص للعمل لديها ضمن مواصفات ومؤهلات معينة ، طالبين منها استخدام بعضهم

بصـــفة أجراء ، أو تنظيم عقود مع البعض الآخر وتكليفهم بالمهام أو الوظائف المقترح التعاقد معهم عليها وتنفيذها حسب الأصول ، وذلك من أصل العدد المبين في الجدول أدناه :

	اسم الوزارة	عدد الفائض لديها
١	رئاسة مجلس الوزراء	١٧
٢	وزارة العدل	٦٣
٣	وزارة الخارجية والمغتربين	١١
٤	وزارة المالية	١٠٨
٥	وزارة الدفاع الوطني	ـــــ
٦	وزارة الداخلية والبلديات	٨١
٧	وزارة الأشغال العامة والنقل	١١٥
٨	وزارة التربية والتعليم العالي	٤٩
٩	وزارة الصحة العامة	٨٤٢
١٠	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢١
١١	وزارة الزراعة	٢٠٥
١٢	وزارة الاتصالات	٧
١٣	وزارة العمل	٢٢
١٤	وزارة الاعلام	١٣٦٣
١٥	وزارة الطاقة والمياه	٣٦
١٦	وزارة السياحة	٧
١٧	وزارة الثقافة	٦٩
١٨	وزارة البيئة	ـــــ
١٩	وزارة المهجرين	٢٤٣
٢٠	وزارة الشباب والرياضة	٤
٢١	وزارة الشؤون الاجتماعية	ـــــ
٢٢	وزارة الصناعة	١٠
٢٣	التفتيش المركزي	١٢
٢٤	مجلس الخدمة المدنية	٢
٢٥	ديوان المحاسبة	١٦
	المجموع	٣٣٠٣

بناء عليه ، تم حتى تاريخه إنجاز الخطوات التالية :

١ – تلبية حاجة وزارة الإعلام من الفائض بصورة نهائية وعددهم / ٦١٢ / شخصاً من أصل / ١٣٦٣/ شخصاً استقال منهم / ١٤ / شخصاً وتوفي شخصان اثنان وبلغ السن لتاريخه / ٩ / أشخاص ، فيكون العدد المتبقي منهم / ١٣٣٨ / شخصاً (الجدول مرفق ربطاً) .

٢ – تسوية أوضاع الفائض في بعض الوزارات والإدارات العامة (الجدول مرفق ربطاً) .

والتي نستخلص منها النتائج التالية :

أ – مجموع عدد الفائض في الإدارات العامة وحدها :

– في وزارة الإعلام : ١٣٣٨ شخصاً .

– في سائر الوزارات : ١٩٤٠ شخصاً

المجموع : **٣٢٧٨ شخصاً**

ب – مجموع الفائض من الإدارات العامة الذين تم توزيعهم (حتى تاريخه) على الإدارات العامة وبعض البلديات التي أبدت حاجة لذلك :

– تلبية حاجة وزارة الإعلام من الفائض لديها :	٦١٢ شخصاً .
– توزيع فائض وزارة الإعلام على بعض الإدارات العامة والبلديات :	٦٤٥ شخصاً .
– تسوية أوضاع وتوزيع فائض من الإدارات العامة على إدارات عامة أخرى :	٣١٦ شخصاً .
المجموع	**١٥٧٣ شخصاً** .

ثالثاً : فيما خص الفائض في المؤسسات العامة والبالغ عددهم ١٥٨٣ ، لقد ارتأينا بالحالة الحاضرة ، التريث في إجراء عملية توزيعهم ، وذلك لحين جلاء ما ستؤول إليه الأوضاع بالنسبة لخصخصة بعض المؤسسات العامة ، ولجهة تنفيذ القانون رقم ٢٢١ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ المتعلق بدمج وتنظيم مصالح المياه . ذلك لأنه قبل معرفة القرار النهائي الذي سيصدر عن الحكومة بهذا الشأن ، فإنه من غير الممكن الشروع في عملية التوزيع المزمعة ، لأن ذلك يتعلق بصورة أساسية بمستقبل تلك المؤسسات ، وبحجم الهيكليات والملاكات التي سترسو عليها والتي يمكن بعد جلاء الأمور بشأنها ، تقرير المناسب وفقاً للمعطيات الواقعية التي ستتوفر عنها .

رابعـاً : فـيما خـص الأعداد المتبقية من الفائض في الإدارات العامة والتي لم يجر توزيعها بعد ، والـبالغة : (٨١ شخصـاً بـاقي من فائض الإعلام + ١٦٢٤ شخصاً باقي من فائض مختلف الإدارات العامة) = ١٧٠٥ شخصاً .

إن الأولويـة في توزيـع باقي فائض الإدارات العامة البالغ ١٦٢٤ شخصاً بعد أن تم توزيع فائض وزارة الإعلام باستثناء ٨١ شخصاً منهم ، يقتضي أن ينصب على الإدارات ذاتها لأن معظمها أبدى حاجته إليهم إنما لم تبادر هذه الإدارات إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لما نصت عليه أحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

لذلـك فإن اهتمامنا ينصرف حالياً في ضوء ما تقدم على توزيع هذا الفائض على البلديات التي أبدت حاجتها إلى أشخاص منهم سيما وأن حاجة هذه البلديات تبلغ / ٣٢٤٤ / شخصاً ، وهو رقـم يفـوق عـدد الفائض المتبقي . وإننا من جهة أخرى نرى أن في هذا التوزيع حل أمثل لقضية الفـائض لناحية تخفيف نفقاتهم عن عاتق الموازنة العامة للدولة على اعتبار أن نفقات أجور ورواتب وتعويضـات هؤلاء الفائض ، سوف تدفع من موازنات تلك البلديات ، وليس من موازنة الدولة ، وهـذا من شأنه تخفيف الأعباء المالية على الخزينة ، ويقلل من حجم العاملين في الإدارات العامة ، بما يحقق الغاية المرجوة من توزيع الفائـض . وإننا نتوقع الانتهاء نهائياً من هذا الموضوع ، وحسم تلك الظاهرة في غضون اشهر قليلة قد لا تجاوز النصف الأول من العام ٢٠٠٢ .

إلا أنه ، في موازاة ذلك ، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :

أ – إن معظـم الإدارات والمؤسـسات العامة التي أُودعت استمارات عن أشخاص من الفائض وفقاً للائحـة المـرفقة بهذا التقرير لم تنظم لهم حتى تاريخه عقود أو قرارات إلحاق وفقاً للأحكام التي نص عليها المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

ب – إن معظم الإدارات العامة التي أعلمت عن وجود عاملين فائضين لديها وأبدت حاجتها إليهم لم تبادر إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

ج – إن هـذا التقرير لا يشمل الفائضين من أفراد الهيئة التعليمية ، لأن الوزارة المعنية لم ترسل إلى هذا المجلس معلومات تتعلق بهذه القضية وذلك تنفيذاً للنصوص الواردة آنفاً .

وتجـدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مجلس الخدمة المدنية قد رأى سابقاً في صدد الطلب إليه إعـداد مشروع قانون يقضي بتوزيع فائض أفراد الهيئة التعليمية على الوظائف الشاغرة في ملاكات الإدارات العامة ، وفي كتاب رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٤/ص١ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٣٠ أن حالـة إربـاك ظاهرة تطال أوضاع أفراد الهيئة التعليمية تتمثل بالإعلان عن فائض في أعدادهم في

حين أن الوزارة المعنية تقوم بإجراء تعاقد للتدريس في المدارس الرسمية ، وإعداد مشاريع قوانين لتثبيت المتعاقدين في ملاكها ، كما أنها من جهة أخرى تقوم بإلحاق عدد من أفراد من الهيئة التعليمية بالإدارات العامة أو بالإدارة المركزية في الوزارة المذكورة ، في الوقت ذاته الذي تعلو فيه المطالبة المستمرة عن حاجة المدارس الرسمية لمدرسين ، الأمر الذي دفع هذا المجلس في حينه (خلال العام ١٩٩٩) ، وفي صدد إجراء معالجة جذرية لهذه القضية ، أن طلب من وزارة التربية والتعليم العالي إعداد دراسة دقيقة وواضحة تبين :

- عدد افراد الهيئة التعليمية بمن فيهم الذين اختاروا العودة اليها في ضوء القانون رقم ٩٥/٤٥٤ والتعديلات التي ادخلت عليه .
- عدد المدارس الرسمية على مختلف مستوياتها .
- عدد التلاميذ المسجلين في كل منها والمدرسين الملحقين فيها وفقاً لمواد التعليم .
- حاجة كل مدرسة الى معلمين ومدرسين في ضوء عدد التلاميذ المسجلين فيها مع تحديد مواد التعليم عند الاقتضاء .
- اعادة توزيع افراد الهيئة التعليمية على المدارس الرسمية في ضوء الحاجة الفعلية لكل مدرسة .

لكي يبنى في ضوئها على الشيء مقتضاه ، إلا أن هذا المجلس لم يتلق لتاريخه أي رد في هذا الشأن .

د – إن هذا التقرير ، لم يتضمن أيضاً الفائض الحاصل بنتيجة دمج كل من مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بمجلس الإنماء والإعمار (القانون رقم ٢٩٥ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣) ولا سيما المادة الأولى – الفقرة خامساً منه ، وذلك بانتظار أن تضع اللجنة المؤلفة بموجب قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠١/٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٧/١٤ تقريرها النهائي في هذا الشأن في ضوء الهيكلية الجديدة لمجلس الإنماء والإعمار التي ينتظر إنجازها في وقت قريب .

هـ – إن بعضاً من البلديات التي أُبْدَتْ حاجتها إلى عاملين من الفائض ، لم تبادر حتى تاريخه إلى إصدار القرارات اللازمة بإلحاق هؤلاء للعمل لديها ممن أُرْسِلَتْ لوائح بهم إليها ، وذلك على خلفية أن هؤلاء ليسوا من أبناء البلدة في نطاق البلدية ، في حين أن النصوص لا تمنع هذا الإلحاق .

خامساً : في الاقتراحات المكملة :

استكمالاً لعملية تحديد الفائض وتوزيعهم على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ، فإن مشكلة التضخم الوظيفي وظاهرة الهيكليات الفضفاضة وارتفاع معدل الإنفاق على القطاع العام تبقى قائمة نسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني ، ولهذا تبرز الحاجة سريعاً إلى إيجاد حلول جذرية وحاسمة لحل هذه المعضلة المتفاقمة منذ سنوات . فلقد بات القطاع العام يمثل القناة الوحيدة والأساسية لامتصاص البطالة على حساب الخزينة العامة وأموال دافعي الضرائب ،

وبالتالي تفشي ظاهرة إدخال العناصر غير الكفؤة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي هي في الأصـــل في تخمـــة وتراجع مستمر في الإنتاجية والنوعية ، حيث بات هذا الأمر خارج نطاق السيطرة والضبط .

إن الإنفـــاق الكثيف وغير المجدي على عناصر غير منتقاة على أساس الجدارة والاستحقاق ، يترتب عليه ، إضافة إلى الأعباء المالية كما أسلفنا ، تردي في مستوى أداء العنصر الإداري ، مما يعيق أي مسعى لتطوير الموارد البشرية الإدارية لعدم خضوع هؤلاء للأصول والقواعد النظامية المفروضة في الاخـــتيار والإعداد والتدريب ، هذا فضلاً عن أن سياسة الرواتب وتدني مستوى الأجور للموظفين الدائمـــين ، لا يشـــكل حافزاً لدى كثير من الأشخاص ذوي الكفاءات المتميزة للاشتراك في مباراة التعيين في الملاك الدائم لقصورها عن تحقيق طموحات هؤلاء للعيش بمستوى لائق وكريم في إطار من الأمن المالي والاجتماعي .

- إن مـــبرر وجـــود الإدارة اليـــوم ومستقبلاً ، ليس فقط توفير الدخل إلى بعض فئات المجتمع من الموظفـــين ، إنمـــا مبرر وجودها هو في الدرجة الأولى أداؤها للمهام المنوطة بها ، وهذا لا يكون إلا بـــإعداد وتدريـــب أشـــخاص مؤهلين للاضطلاع بالعبء الوطني العام ، فلا يبقى في الإدارة مكان للمتطفلين من أصحاب الحظوظ غير المدعومة مراكزهم بقوة الكفاءة والمهارة التي تعزّز بهما الإدارة . لذلك فإننا نعمل على إيجاد نظام متطور ومرن للخدمة العامة يكون منسجماً مع المشاريع الإصلاحية التي يجري إعدادها على كافة الأصعدة ، ولا يشكل خذلاناً لها .

وعـــلى هـــذا الأساس يجب ، لا بل نرجو دعم المشاريع (...) التي من شأنها تحقيق تلك الأهـــداف بما يؤدي إلى ضبط الإنفاق وترشيده وتقليص حجم القطاع العام إلى حدوده الدنيا وإلغاء الوظائف التي لا حاجة لها . وفي هذا الإطار ، أعددنا :

أ - مشـــروع قانون معجل (مرفق ربطاً) يتضمن أحكاماً استثنائية خاصة بالموظفين والمتعاقدين والأجـــراء وسائر المستخدمين والعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة ، من شأنه وضع تلك الأهداف على مستوى التطبيق العملي وعدم إبقائها في موقع التنظير الإداري .

ب - مشـــروع نظـــام جديـــد للموظفين (سيرفع إلى دولتكم في حينه) في إطار فلسفة جديدة للخدمة العامة ، تأخذ من خبرات الماضي وتطلعات المستقبل ، وتؤسس لعلاقة مستقرة وثابتة بين

الموظـف والسـلطة والمواطن ، تُؤمَّنْ له من خلاله حقوقاً عادلة ومبَرّرة ، مقابل موجبات أكثر وضوحاً وفعالية .

إن معـايير النـزاهة والاستقامة هي التي يجب أن تسود من الآن وصاعداً مؤسسات القانون العام ، ولذلك نتجه اليوم نحو نظام جديد للموظفين ، مبتعدين في ذلك عن الحلول النظرية التي لا تتناسـب مع أوضاع لبنان السياسية والاجتماعية ، ومؤثرين الحلول الواقعية القابلة للتطبيق في حال تأمَّن لها الدعم السياسي اللازم .

إنـه لمن السهل ، لا بل من اليسير جداً ، طرح المشاكل وتعدادها ، إلا أن المعضلة الأساسية والـتحدي الرئيس يبقى في إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل بأقل كلفة ممكنة وبسرعة موصوفة دون إرهاق للخزينة أو استنـزاف لها (...) .

فـلا مناص من التسليم بضرورة وبأهمية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب ، ضمن معايير الكفاءة والنـزاهة كمعايير حاسمة سواءً في التعيين أو الترفيع ، وبالتالي جذب الأشـخاص ذوي القـدرات الـرفيعة الذين يولون اهتماماً أكثر للقيم ، ممن لا يزدهيهم إطراء ولا يسـتميلهم إغراء . وبديهي أن يكون موظف هذا شأنه ، موضع رعاية واحترام ، وأن يكون الأجر المادي الذي يتقاضاه ، هو نظير النفع الذي يعود به عمله على الإدارة والمجتمع على قاعدة :

" إعمل وسوف تكافأ "

– إن الجهـود كافـة ، يجب أن تتركز على الموضوعات الإدارية الأكثر إلحاحاً ، والتي تشكل تحدياً رئيساً لنا لجهة إرساء مفهوم الإدارة القادرة والذكية ، والعاملة بحجم منخفض وبإمكانات عالية بما يخـدم مسـيرة الإصـلاح ويعـزز من مكانتها ومصداقيتها أمام الرأي العام وتجعله أكثر تفهماً لها وللمشـاريع الحكوميـة المقترحة ، بما يعيد الثقة بالإدارة وبدورها في منافسة القطاع الخاص . وهذا برأينا يدفع باتجاه الترويج لنظام القلة والنخبة الذي يرتكز إلى المبادئ التالية :

أولاً : تحديث شـروط التعيين والتدريب والترفيع ، من خلال اعتمـاد مبدأ التخصص الوظيفي ، ورفع معدلات النجاح في مباريات الخدمـة العامة ، ومنع أي تدخل سياسي في شؤونها كافة .

ثانياً : تقليص حجم الهيكليات إلى أقصى حدّ ممكن ، وإلغـاء آلاف الوظائف التي لا حاجة لها ، وذلك بالتزامن مع وقف التعاقد واستخدام

الأجراء وسائر العاملين تحت أي صفة أو تسمية كانت .

ثالثاً : الاسراع في اعتماد سياسة جديدة للرواتب على قاعدة : " العمل على قدر المشقة " " Wages attached to duties " أي باعتماد رواتب موحّدة للوظائف ذات المهام المتشابهة وتوصيفها وفقاً لصعوبتها وحجم مسؤولياتها .

ووضع نظام جديد ومتطور للحوافز على قاعدة

" Work and you will be rewarded "

رابعاً : العمل على تبسيط الإجراءات في جميع الإدارات العامة ومكننتها واختصارها وإعلامها عن طريق وضعها في متناول الكافة باعتماد الوسائل التقنية الحديثة ، مقابل توحيد المراكز والمباني الحكومية اختصاراً للجهد والوقت والمال .

هـــذه العناوين ، من شأنها في حال تم وَضعها موضع التطبيق الفعلي ، بعد إصدار النصوص اللازمـــة لها ، أن تنقلنا من إدارة ذات الأنظمة المتشابكة إلى إدارة مبسطة تؤمن سرعة في المعلومات ونوعيـــة في الخدمـــات على قاعدة " عمل أفضل وإنفاق أقل " بما يمكننا من كسب رهان المرحلة القادمة .

لكل ما تقدم ، نتشرف برفع هذا التقرير إلى دولتكم آملين الاطلاع والتوجيه % .

هيئة مجلس الخدمة المدنية

العضو بالوكالة	العضو بالوكالة	الرئيس
سميح الوريكي	يعقوب الصراف	منذر الخطيب

يعرض على مجلس الوزراء

لمزيد من التوجيه

امين عام مجلس الوزراء

سهيل بوجي

مستند رقم ٢

مرسوم رقم ٥٣٤٠ لسنة ٢٠٠١

الغاء المرسوم رقم ١١٩٢١ تاريخ ١٩٩٨/٣/١٨ وتحديد الفائضين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وكيفية الحاقهم وتسوية اوضاعهم .

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته ، (نظام الموظفين).

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،

وبعد موافقة هيئة مجلس الخدمة المدنية بقرارها رقم ٢٥٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٣ ،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ١١٢٧/٢٠٠٠-٢٠٠١ تاريخ ٢٠٠١/٣/٨) ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٣/٨ ،

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : يلغى المرسوم رقم ١١٩٢١ تاريخ ١٩٩٨/٣/١٨ المتعلق بتحديد الفائض من الموظفين الدائمين والمؤقتين والمتعاقدين والاجراء في الادارات العامة والبلديات وكيفية الحاقهم وتسوية اوضاعهم .

المادة الثانية: يعتبر فائضا :

١- جميع الموظفين المؤقتين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في حال وجودهم والتي انتهت المدة المحددة في النصوص القانونية التي انشئت هذه الوظائف دون ان تجدد .

٢- المتعاملون في وزارة الاعلام بصفة الادارات العامة بتاريخ نفاذ هذا المرسوم .

٣- اجراء التصفية او الاجراء المستخدمون بتسميات واردة في انظمة الاجراء النافذة لدى الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات المعتبرة تسميات تصفية وفقا لأحكام المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤ وتعديلاته (النظام العام للاجراء).
٤- الاجراء الذين يزيد عددهم عن العدد الملحوظ لكل تسمية في انظمة الاجراء النافذة في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات .
٥- كل متعاقد على وظيفة ملحوظة في الملاك وذلك باستثناء الوظائف التي اجاز القانون ملأها بالتعاقد .
٦- المتعاقدون الذين تم استخدامهم خلافا لأحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ وتعديلاته بعد نفاذه .

المادة الثالثة: خلال مهلة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم تبادر كل ادارة عامة او مؤسسة عامة او بلدية الى تحديد اسماء الفائضين لديها وفقا لأحكام المادة الثانية اعلاه وتعد لهذه الغاية لائحة باسماء هؤلاء الفائضين .

المادة الرابعة: تتضمن اللائحة المشار اليها في المادة الثالثة من هذا المرسوم المعلومات التالية :
الاسم والشهرة ، تاريخ الولادة ، محل الاقامة القانوني ، رقم مستند التعيين او الاستخدام وتاريخه ، صفة التعيين او التعاقد او الاستخدام ، الوحدة التي يعمل فيها على مستوى قسم او دائرة او مصلحة ، محل السكن الفعلي (العنوان كاملا مع رقم الهاتف ان وجد)، المستوى العلمي (اسم الشهادة ، مصدرها وتاريخ الحصول عليها) ، الخبرة ، تاريخ مباشرة العمل ، الاجر الشهري او اليومي ، تاريخ استحقاق التدرج او الزيادة الدورية المقبلة .

المادة الخامسة: ترسل هذه اللائحة مصدقة من المدير العام في الادارات العامة او الموظف من الفئة الثانية المرتبط مباشرة بالوزير كل فيما خصه او من مدير عام او مدير المؤسسة العامة او رئيس البلدية ، الى مجلس الخدمة المدنية ضمن ظرف مختوم .

وفي حال تلكأت اي جبة معنية عن ايداع مجلس الخدمة المدنية اللائحة المذكورة في المادة الثالثة اعلاه المتضمنه هذه المعلومات ، على المجلس المذكور ان يطلب من التفتيش المركزي بمختلف اجهزته او من إدارة الابحاث والتوجيه اجراء تحقيق حول مدى حاجة الجبة المعنية الفعلية الى الاشخاص العاملين لديها مهما كانت تسمياتهم وصفاتهم وذلك من اجل تحديد الفائضين .

المادة السادسة : لمجلس الخدمة المدنية التأكد من الحاجة الفعلية او عدم الحاجة للاشخاص المعنيين الواردة اسماؤهم في اللائحة موضوع المواد الثالثة والرابعة والخامسة اعلاه في إدارتهم حيث مركز عملهم وله لهذه الغاية اجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن بالطريقة التي يراها مناسبة في كل إدارة عامة ومؤسسة عامة وبلدية معنية بأحكام هذا المرسوم .

المادة السابعة : تتولى مديرية الدروس ومصلحة المباريات والملفات الشخصية في مجلس الخدمة المدنية وضع ملف لكل شخص من المعنيين بأحكام هذا المرسوم يتضمن وضعه الوظيفي ومؤهلاته وخبراته وسائر المعلومات الدالة على الجهة والمهام التي يمكن ان يلحق او يكلف بها وذلك في ضوء اللوائح التي يتم ايداعها هذا المجلس من قبل الجهات المعنية .

المادة الثامنة : يوضع المعنيون بأحكام هذا المرسوم بتصرف مجلس الخدمة المدنية حيث يتم الحاقهم بالادارات العامة او المؤسسات العامة او البلديات او بالمدارس الرسمية وفقاً للحاجة وذلك بالاستناد الى دراسة تجريها إدارة الابحاث والتوجيه في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في هذا الشأن ، او اجراء دورات تأهيلية للبعض منهم عند الضرورة في المعهد الوطني للادارة والانماء تحدد انظمتها بقرار من المجلس المذكور لكي يصار فيما بعد الى تسوية اوضاعهم وفقاً لما هو مبين في هذه المادة .

المادة التاسعة : يتقاضى الفائضون وفقاً لاحكام هذا المرسوم رواتبهم وتعويضاتهم واجورهم من مجلس الخدمة المدنية بعد تأمين الاعتمادات اللازمة لهم وفقاً للاصول النافذة في هذا الشأن لحين الحاقهم في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات التي هي بحاجة اليهم وفقاً لاحكام هذا المرسوم ، وذلك بناء على جداول تنظمها الجهة المختصة في كل من الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات التابعين لها بتاريخ نفاذ هذا المرسوم مصدقة وفقاً للاصول ، او لحين بلوغهم السن القانونية او انتهاء خدماتهم لاي سبب آخر .

المادة العاشرة : على كل إدارة او مؤسسة عامة او بلدية تثبت وفقاً للاصول النافذة حاجتها الى متعاقدين او اجراء ، ان تودع مجلس الخدمة المدنية طلباً بهذا الشأن تبين فيه صفة المتعاقد او الاجير الذي ترغب في استخدامه والشروط المحددة لهذا الاستخدام او المستوى العلمي او الفني المطلوب توفره في المتعاقد او الاجير ، وتحدد مكان العمل الذي ترغب الحاقه به ، كما ترفق بالطلب افادة تبين ان الاعتماد متوفر لهذه الغاية ولمجلس الخدمة المدنية ان يطلب من إدارة الابحاث والتوجيه اجراء تحقيق فوري حول مدى حاجة الجهة المعنية الفعلية لطلبها .

المادة الحادية عشرة : خلافاً لاحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ وتعديلاته ولاي نص آخر يتم الحاق الفائض من الموظفين المؤقتين والمتعاملين بصفة متعاقدين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات للقيام بمهام مماثلة لمهام وظائف ملحوظة في الملاك تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية على ان تتوافر فيهم الشروط المفروضة لاشغال هذه الوظائف في الانظمة المرعية الاجراء .

المادة الثانية عشرة : تتبع في الحاق الفائضين الاجراءات التالية :

اولاً : في ما خص المتعاقدين والاجراء :

١- اذا كان الفائض اجيراً يتم الحاقه بقرار من رئيس مجلس الخدمة المدنية ، بعد موافقة البينة ، بالجهة طالبة الاستخدام .

٢- إذا كان الفائض متعاقدا يتم الحاقه بقرار من هيئة مجلس الخدمة المدنية على ان يكرس وضعه بعقد اتفاق مع المرجع المختص في الجهة الملحق بها بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية .

٣- يتقاضى الشخص الملحق الأجر او التعويض العائد له من الجهة التي الحق بها على ان يحتفظ بالأجر او التعويض الذي كان يتقاضاه قبل الحاقه وبجميع تعويضاته ، كما يحتفظ بحق انتسابه الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إذا كان منتسبا اليه قبل الالحاق ، وعلى الجهة المذكورة ان تسدد لهذا الصندوق كل ما يتوجب على هذا الانتساب من اشتراكات .

أما الذين لم يكونوا ، قبل الحاقهم ، منتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فتطبق عليهم الاحكام القانونية النافذة لجهة الزامية انتسابهم الى الصندوق المذكور .

٤- إذا رفض صاحب العلاقة الالتحاق بالمركز الذي حدد له يصرف من الخدمة بقرار من هيئة مجلس الخدمة المدنية وتصفى حقوقه وفقا للقوانين والأنظمة النافذة .

ثانيا : في ما خص الموظفين المؤقتين والمتعاملين .

١- يوزع الموظفون المؤقتون والمتعاملون على الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات بصفة متعاقدين بقرار من هيئة مجلس الخدمة المدنية بموجب لوائح إسمية وفق أحكام المادة السابعة من هذا المرسوم وتكرس اوضاعهم بعقود مع المرجع المختص في الجهة التي سيلحقون بها بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية تحدد فيها تعويضاتهم ومهامهم وسائر شؤونهم الذاتية وفق أحكام هذا المرسوم والقوانين والأنظمة النافذة وتعتبر خدمة من يرفض الالتحاق او توقيع العقد منتهية حكما خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أبلاغه ذلك .

٢- يحدد التعويض الشهري لكل من المعنيين بأحكام البند ثانيا من هذه المادة وفق أحكام الانظمة النافذة مع الأخذ بالاعتبار ما يلي :

- مستوى الوظيفة المماثلة مهامها للمهام التي يكلف القيام بها .

- سنوات خدمته السابقة باعطائه ما يوازي درجة تدرج عن كل ثلاث سنوات قبل الحاقه بمركز العمل الجديد ، وذلك في سلسلة رواتب الوظيفة المماثلة المشابهة لمهامه الجديدة .

المادة الثالثة عشرة : تطبق أحكام هذا المرسوم على جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات كافة .

المادة الرابعة عشرة : تتوقف الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات عن استخدام المتعاقدين والأجراء بجميع أنواعه إعتبارا من تاريخ نفاذ هذا المرسوم لحين الانتهاء من عملية توزيع الناجحين إلا في الحالات الضرورية التي يقررها مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن .

المادة الخامسة عشرة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره .

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الاعضاء : رفيق الحريري

وزير المالية
الاعضاء : فؤاد السنيورة

بعبدا في ٥ نيسان ٢٠٠١
الاعضاء : اميل لحود

رئيس مجلس الوزراء
الاعضاء : رفيق الحريري

الجمهورية اللبنانية
مجلس الخدمة المدنية
الورود : ٧ نيسان ٢٠٠١ [٢١٦]

الصلحة الادارية المركزية
رئيس مجلس الخدمة المدنية
منذر الخطيب ٧/٤/٢٠٠١

- سنوات خدمته السابقة باعطائه ما يوازي درجة تدرج عن كل ثلاث سنوات قبل الحاقه بمركز العمل الجديد ، وذلك في سلسلة رواتب الوظيفة المماثلة المشابهة لمهامه الجديدة .

المادة الثالثة عشرة : تطبق أحكام هذا المرسوم على جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات كافة .

المادة الرابعة عشرة : تتوقف الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات عن استخدام المتعاقدين والأجراء بجميع أنواعه إعتبارا من تاريخ نفاذ هذا المرسوم لحين الانتهاء من عملية توزيع الفائضين إلا في الحالات الضرورية التي يقررها مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن .

المادة الخامسة عشرة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره .

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

وزير المالية
الامضاء : فؤاد السنيورة

بعبدا في ٥ نيسان ٢٠٠١
الامضاء : اميل لحود

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

الجمهورية اللبنانية
مجلس الخدمة المدنية
الوارد : ٢٠٠١ نيسان ٧ ٢٢١٦

أحيلت الادارة المركزية
لمراجعة مجلس الخدمة المدنية
رئيس مجلس الخدمة المدنية
منذر الخطيب ٧/٤/٢٠٠١

مستند رقم ٣

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامانة العامة

رقم المحضر : ١٥
رقم القرار : ٧١
سنة : ٢٠٠١

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في : مقره يوم : الخميس الواقع في : ٢٢ / ٢/ ٢٠٠١

الموضوع : الفائض من الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والمتعاملين والاجراء في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات .

المستندات :
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ .
- مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٥٨ تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥
- المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣ (النظام العام للاجراء المعدل بالمرسوم رقم ٧٥٨٧ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١)
- قرارا مجلس الوزراء رقم ١٤ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٩ ورقم ٢٠ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١١ .
- اقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء في الجلسة .

قرار المجلس :

اطلع المجلس على المستندات المبينة اعلاه وعلى اقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء في الجلسة .

وقد تبين منها انه سبق لمجلس الوزراء ان درس موضوع التعيينات والفائض من الموظفين المؤقتين والاجراء في الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتخذ العديد من القرارات في هذا الشأن وكان آخرها القرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١١ الذي وافق بموجبه على تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الاجراء والمتعاقدين والمتعاملين في الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات لمدة اقصاها ٢٠٠١/١٢/٣١ .

كما وافق ايضا على منع التعاقد واستخدام الاجراء الجدد بشتى الاشكال بما فيها الفاتورة وذلك خلال عام ٢٠٠١ الا في الحالات الضرورية التي يقررها مجلس الوزراء .

ولما كان يقتضي معالجة موضوع الفائض في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات بشكل جذري ونهائي بحيث تستفيد الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات من خدماتهم بشكل فعلي ومنتج .

فان دولة رئيس مجلس الوزراء يعرض الموضوع على مجلس الوزراء ويقترح ما يلي :

١- تحويل الفائض من الموظفين المؤقتين والاجراء والمتعاقدين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمتعاملين في وزارة الاعلام ومختلف الوزارات الى مجلس الخدمة المدنية على ان تحول اليه الاعتمادات المخصصة لرواتبهم واجورهم وتعويضاتهم .

٢- يدرس مجلس الخدمة المدنية اوضاع مختلف الذين يعتبرون من ضمن الفائض لديه ويلحقهم بالادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات التي تطلب التعيين اوالاستخدام او التعاقد وفقا لاحتياجاتها .

٣ - يمنع على الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات التعيين او الاستخدام او التعاقد بأي شكل من الاشكال الا في الحالات التي يعتبر فيها مجلس الخدمة المدنية انه يتعذر تأمين الحاجة المطلوبة للتعيين او الاستخدام او التعاقد من بين الفائض المتوفر لديه .

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامانة العامة

رقم المحضر : ١٥
رقم القرار : ٧١
تاريخ القرار : ٢٢ /٢/ ٢٠٠١

بناء عليه ،

وبعد المداولة ،

قرر المجلس الموافقة على اقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء الآنف الذكر والطلب الى مجلس الخدمة المدنية وضع النص اللازم لتنفيذ هذا القرار .

أمين عام مجلس الوزراء

سهيل بوجي

يبلغ لجانب :
- رئاسة مجلس الوزراء
- مجلس الخدمة المدنية
- التفتيش المركزي
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلومات
- المحفوظات

بيروت ، في ٧ / ٢ / ٢٠٠١

نسخة طبق الاصل

الاسم عامر حمية
للتوقيع

الجمهورية اللبنانية
مجلس الخدمة المدنية
الرقم : ٨٧٥
تاريخ الورود : ٢٣ آذار ٢٠٠١

رئاسة مجلس الوزراء
مجلس الخدمة المدنية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ح.ن

رقم المحفوظات: ٤٨٢٢

مستند رقم ٤

قرار رقم: ٥ ٢ ٨

تاريخ : ٢٥ /١/ ٢٠٠٢ م

الحاق متعاملين في وزارة الاعلام .

ان هيئة مجلس الخدمة المدنية ،

- بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته ، (نظام الموظفين)

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته ، (انشاء مجلس الخدمة المدنية)

بناء على المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ ، (تحديد الفائض) ولا سيما المادتين الثامنة والثانية عشرة منه ،

بناء على كتاب وزارة الاعلام رقم ١٣٦٥ تاريخ ٢٠٠١/٩/٥ التي ابدت فيه حاجتها الى ملء بعض الوظائف الشاغرة والمستحدثة من بين الفائض ،

بناء على كتب وزارة الاعلام رقم ٢٦٥٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢ ورقم ٣٠٤٧ تاريخ ٢٠٠١/١١/٣ ورقم ٢٦٥٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٤ و ٢٠٠١/١١/٢٣ و٢٠٠١/١٢/٤ و٢٠٠١/١٢/٢٠ ثم الكتاب غير المرقم بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٨، المتضمنة الطلب بالحاق بعض المتعاملين بالوزارة المذكورة ،

بناء على اقتراح رئيس ادارة الموظفين بالوكالة ،

تقرر ما يأتي :

المادة الاولى: يلحق بوزارة الاعلام كل من المتعاملين المذكورة اسماؤهم ادناه للعمل في الوزارة المذكورة بصفة متعاقد وفقا لما يلي :

١- لمهمة سكرتيرة تنفيذية

١- فاديا ايليا علام

٢- سيدة صفا الخوري

٣- اتحاد علي درويش

٤- سلام علي ابو حيدر

٥- سمر مخايل ابو انطون

٦- سهيلة محمد ناصر

٢- لوظيفة مذيع (فئة ثالثة)

١- نهلا يوسف صفا

٢- آنا جرجي عبد المسيح

٣- عفيفة حسين فاعور

٤- جومانة حليم معلوف

٣- لوظيفة مخرج (فئة ثالثة)

١- موسى نقولا مرعب

٢- لينا حسيب كليب

٣- سامية طانيوس فغالي

٤- لوظيفة او لمهمة رئيس دائرة او رئيس قسم او امين سر

١- مروان عزت شكري

٢- رانية احمد حمدان

٣- علي حبيب هاشم

٤- زانا الياس فغالي

٥- فادي حيدر عليان

٦- جولي جورج دكاش

٧- جهاد عبدالله خوري نصرالله

٨- علي ابراهيم اللحام

٩- مهينور محسن فواز

١٠- ادهم جرجس منصور
١١- فؤاد خليل قبلان حمدان
١٢- اليزا انطون سعاده
١٣- فكتور موسى سحاب
١٤- وسام حسن بعلبكي
١٥- ندى عبد اللطيف قوتلي
١٦- امل محي الدين المصري
١٧- صالح عبد الجليل الاشمر
١٨- ليلى احمد مشموشي
١٩- رحاب حمد ابو الحسن
٢٠- محمد علي ملي
٢١- زهير توفيق صعب
٢٢- بولس الياس حداد
٢٣- رشيد سمعان فرحات
٢٤- سناء رياض ضو
٢٥- سعاد فايز صالح
٢٦- حافظ يوسف علامة
٢٧- وليد محمد فليطي
٢٨- ابراهيم احمد حمزة
٢٩- امال مصطفى عيتاني
٣٠- هلا انطوان بوداغر
٣١- اندره عبده قصاص
٣٢- باتريسيا ايلي صوما
٣٣- باسكال ريمون نجيم
٣٤- سوسن مصطفى صالح
٣٥- حنان فيليب نجم
٣٦- داود رضا رمال
٣٧- غادة سامي شعيب
٣٨- عاطف علي البعلبكي

٣٩- خضر علي ماجد

٤٠- عبير جورج واصاف

٤١- نبيلة حسن فواز

٤٢- كميل جوزف عبدالله

٤٣- احمد حسين منصور

٤٤- محمد عبدالله غريب

٤٥- مصطفى خليل اسماعيل

٤٦- مصطفى موسى ياسين

٤٧- سمر حلمي شعبان

٤٨- منى محمد سكرية

٤٩- ميرنا نوبار نخوتيان

٥٠- ناديا ايليا شريم

٥١- نهاد هاني خير

٥٢- رزق الله ريمون الحلو

٥٣- مهى رستم ابو شقرا

٥٤- ميشال موسى دي فريج

٥٥- كارولين يوسف نعوس

٥٦- لور يوسف سليمان

٥٧- سعاد حليم حداد

٥٨- زياد جان حرفوش

٥٩- محمد حسين سلمان

٦٠- درويش علي عمار

٥- <u>لوظيفة او لمهمة رئيس دائرة فنية او رئيس قسم فني</u>

١- عصام منير ستيتيه

٢- عادل فارس ابو حيدر

٣- لويس مسعد رياشي

٤- بكري مصطفى قرنفل

٥- فاطمة نجيب عمار

٦- روجيه مخايل سمعان

٧- جميل حسين جعفر

٨- جان سعيد حكيم

٩- حسن محمد علي الحسيني

٦- لوظيفة مذيع (فئة رابعة)

١- وداد بسام علي حجاج

٢- سوسن حسن عواد

٣- ريتا ميشال نجيم

٤- احمد محمد غندور

٥- محمد حسن حجازي

٦- فادي صليبا عطاالله

٧- تريز خطار عساف

٧- لوظيفة موظف ريبورتاج (الاذاعة)

١- غادا محمد جمعة

٢- زينب السيد يوسف شرف الدين

٣- سلوى سهيل المقدّم

٤- امينة حسن التويني

٨- لوظيفة اختصاصي طباعة

١- روجيه طانيوس ناضر

٢- نجلا سليم دعيج

٣- اوصاف محمد البقيلي

٩- لمهمة امين مستودع

١- منير احمد رمال

٢- فاطمة علي جمول

١٠- لمهمة محاسب

١- كلود مطانيوس عاد

٢- رلى وفيق عبد الرضا

٣- زينب عبد الرضا رمال

٤- محمد رفيق عبدالله

٥- كلود بطرس المتني

٦- عايدة رياض عطية

٧- عماد جوزف شليوب

٨- عماد الدين محمد طبارة

٩- حسين سمير عواد

١٠- ريما سمير علي حسن

١١- لوظيفة مأمور هاتف

١- عبد محمد عباس

٢- علي مصطفى فران

٣- فادية اسد طبيب

٤- الهام سعد الدين شبارو

٥- رجا الياس عبدالله حاتم

٦- زلفا اسعد باسيلا

٧- زاهر رزق الله العرجا

٨- حنان خالد مسالخي

٩- بطرس كمال سعد

١٠- حسن لطفي حيدر

١١- محمد جميل يتيم

١٢- لمهمة راصد

١- نوف جورج بشراوي

٢- يوسف محمود مبارك

٣- خليل حسن حمدان

٤- اميليا نخله مطر

٥- رفيق فؤاد صقر

٦- رولا قيصر فرنسيس

٧- فاطمة العبد مهدي ايوب

٨- فاطمة عبد المنعم قبلان

٩- جهاد خليل عواضة

١٠- نجاة محمد مروش

١١- عايدة حسين دعيبس

١٢- غسان اسعد الطحان

١٣- علي نجيب صفا

١٤- مريم صلاح الدين حجازي

١٥- جهاد حسين العشي

١٦- نينا حنا نصرالله

١٧- محمد محمود ابراهيم

١٨- هدى محمود عاصي

١٩- بوليت انيس الداية

٢٠- انعام الياس نخله

٢١- نظيرة طانيوس فرنسيس

٢٢- نعمت يوسف الددا

٢٣- عماد جميل يتيم

١١- <u>لمهمة مدخل معلومات</u>

١- نينا فارس حواط

٢- هلا يوسف طاهه

٣- ينال احمد عطوي

٤- نوال عمر سلام

٥- ناهدة حسين محي الدين

٦- بسام بشارة بيروتي

٧- مي فوزي العرواي

٨- فاطمة عبد الرضا رمال

٩- عبير ماجد المنجد

١٠- انطوان فيليب عيسى

١١- عاصي سعيد عازار

١٢- يوسف حسين السمرة

١٣- ايمان هاشم عيتاني

١٤- غادة محمود كنج

١٥- رنا احمد طقو

١٦- عبير احمد الصعبي

١٧- همام محمد كمال فضل الله

١٨- ليدي بشارة متى

١٩- محمد زهير الخنسا

٢٠- امل ناجي روفايل

٢١- دريد عبدالله عمر

٢٢- مطانيوس ديب وهبي

٢٣- وليم نديم عزام

٢٤- نيللي خليل عبلا

١٤- <u>لمهمة موثق</u>

١- مصطفى محمد عساف

٢- سمر جرجس مشرف

٣- زينب خليل اسماعيل

٤- هيام يوسف شحود

٥- انعام مصطفى صالح

١٥- <u>لمهمة مترجم</u>

١- رولا اديب موفق

٢- جورج ميشيل جدع

٣- سلوى محمود زهر الدين

٤- تريز انيس مرعب

٥- زينه عزيز بربور

٦- رنا يحي الحاج

٧- جهاد حسين بزون

٨- ليليان سليم مقبل

٩- لينا اسعد يونس

١٠- فاطمة عبد الحميد بيضون

١١- وفاء حسن خشن

١٢- وفيق لطف الله حمدان

١٣- رولا فواز شروف

١٢- <u>لوظيفة او لمهمة محررصحفي- صحفي- محرر بلغتين</u>

١- ريما عفيف عبد الصمد

٢- جمانة خطار ابو ابراهيم

٣- عصام حميد خيرالدين

٤- علي يوسف مرتضى

٥- فاطمة حسين طقو

٦- ليلا حسيب عيد

٧- لينا غسان الخوري

٨- رنا محمد شهاب الدين

٩- جيما كريستين بحري عبوش

١٠- جوزيان انطون سعاده

١١- ايلان مفيد غطاس

١٢- رضوان يوسف الديب

١٣- كلودي حنا ابي حنا

١٤- رفيقة نمر طرابلسي

١٥- ريتا فريد ابراهيم

١٦- ريما باسيل كريمستي

١٧- مارون ميلاد العميل

١٨- نجوى عادل طه

١٩- حسن عبدو شكر

٢٠- ندى يوسف ابي مارون

٢١- هدى علي زبيب

٢٢- هيفاء محمد برو

١٧- <u>لمهمة مدقق لغوي</u>

١- جمال جميل بشاشة

٢- فاطمة حسين حوحو

٣- عزات موسى الغازي

٤- عصام فارس شلهوب

٥- نوال حسن حجازي

٦- نادين روبير حاموش

٧- رولا فايز عبود

٨- سيمون جميل سمعان

١٨- <u>لمهمة مندوب مركزي</u>

١- وليد نعيم الزين

٢- يوسف ديب فرح

٣- هدى شيبان منعم

٤- هاني علي عبدالله

٥- منير يوسف طانيوس نجار

٦- محمود قاسم حجول

٧- سلمى شاهين بوعساف

٨- مارسيل جوزف المعري

٩- فارس ملحم الجميل

١٠- عبيدة منير محروم

١١- سعد عزيز الياس

١٢- رولا سعيد رافع

١٣- حلا محمد ماضي

١٤- حبوبة يوسف اسحق

١٥- جوزف بطرس المتني

١٦- بولين ناصيف الحصري

١٧- امل علي منصور

١٨- محمد طارق هاشم دملج

١٩- عماد مصطفى الزغبي

٢٢- رندى يوسف ايليا

٢١- ندى رشدي مرهج

٢٢- خليل يوسف فليحان

٢٣- احمد عبد الخالق عز الدين

٢٤- هالة جعفر الحسيني

٢٥- تمام حيدر حمدان

١٩- <u>لوظيفة او لمهمة مستكتب</u>

١- هلا مخايل وهبة

٢- منى عبد الرحمن الشامي

٣- انطوانيت زكريا ابو الياس

٤- خديجة محمد درويش

٥- سهيلا علي شقير

٦- مريم حمد جبق

٧- انطوانيت فؤاد شليطا

٨- دوللي جورج الحاج

٩- محمود سمير عواد

١٠- ليلى احمد مهدي

١١- زينه طنوس فرح

١٢- عايده احمد صبرا

١٣- ميرنا فوزي نصرالله

١٤- سوسي بالي تيليبيان

١٥- محمد علي احمد رمال

١٦- جميل محي الدين شعر

١٧- سيدي فرحات انطون

١٨- انطوان يعقوب عواد

١٩- منى حسن فواز

٢٠- جنيد رزوق رحال

٢١- بول صليبي خيرالله

٢٢- وسيم نورالدين عجمي

٢٣- ارليت يعقوب خوري

٢٤- محمد اسماعيل حمود

٢٥- مها احمد عصام الحلبي

٢٦- جومانا عبد الله شريف

٢٧- الهام اسعد دبوق

٢٨- عبد الناصر بدر الدين سوبرة

٢٩- حسن جميل مرعي

٣٠- الياس نايف أبو فاضل

٢٠- <u>لوظيفة اولمهمة مراقب دوام</u>

١- هيام محمود احمد

٢- محمود محمد ناصر

٣- فخرتاج صلاح الدين حجازي

٤- ماري عفيف شلهوب

٥- فؤاد توفيق خطاب

٦- ميشال الياس سليمان

٧- ناجي مصطفى الزغبي

٨- ناصر معروف العياص

٩- نجوى عبدالله اسكندراني

١٠- حسن علي دولاني

٢١- لمهمة حافظ

١- فاتن شفيق مكداشي

٢- غسان محمود عاصي

٣- سيمون يوسف بستاني

٤- محمد اسماعيل بلوط

٥- محمد احمد مختار العاصي

٦- مارك الياس ابي حبيب

٧- سامي محمد حمد

٨- باسم مصطفى سعد

٩- مطيعة محمد حميد

٢٢- لمهمة منسق

١- ماي ابراهيم نهرا

٢- خلود حسن الحاج سليمان

٣- ليلى روبير يونان

٤- هيكتور دروبي دروبي

٥- صفوان محمد جواد الحسيني

٢٣- لوظيفة ملحق مساعد

١- مريم علي دولاني

٢- ماركو حميد كرم

٢٤- لوظيفة او لمهمة محرر او كاتب

١- انطوان رشيد سعاده

٢- بدوية الياس الغريب

٣- ايمان سعيد حجازي

٤- براءة نجيب ابراهيم

٥- نور قزحيا مخلوف

٦- محمد حسن زين

٧- تامر عبد الحسين دويك
٨- خلدون فيصل قواص
٩- حسين علي الهادي
١٠- حنا جرجس نعمه ابو زيد
١١- رمزي علي منصور
١٢- علي احمد العرب
١٣- مجيد عزالدين مطر
١٤- جوزف طانيوس عبود
١٥- رياض شفيق زهر الدين
١٦- ريما الياس منصور
١٧- احسان حسن الحجيري
١٨- اسعد محمد زيعور
١٩- جمال حسن فحص
٢٠- سوريا احمد اسماعيل
٢١- انطوان الياس الخوري
٢٢- طلال احمد الحاج شحاده
٢٣- شادي كميل سمعان
٢٤- دولي شفيق وهبه
٢٥- علي عبد الجليل وهبي
٢٦- علي عبد المنعم سويدان
٢٧- هند محمد عطوي
٢٨- جوزيان انطوان عزيز
٢٩- بياريت اميل نون
٣٠- صباح احمد رمضان
٣١- بارعة محمد الخليل
٣٢- لور يوسف منصور
٣٣- ريتا شحاده ناصيف
٣٤- اليس فايق عازوري

٢٥- لوظيفة اولمهمة جامع معلومات

١- وسام محمد عبدالله

٢- جهاد رياض صالح

٣- ناجي سمير البستاني

٢٦- لوظيفة منفذ

١- محمد علي سبليني

٢- فاتن عمر فتح الله

٣- عصمة محمد طربيه

٢٧- لوظيفة امين تسجيلات

١- نداء بديع شماس

٢- محمود حميد معنى

٣- سوسن سعد الدين حطب

٤- صباح بهيج شقور

٥- محمد ادهم نجيب ابراهيم

٦- علي ناجي محمد شامل الغول

٧- فاطمة فضل مسلماني

٢٨- لوظيفة مخرج

١- عمر نزار ميقاتي

٢- جورج بديع زكا

٣- سمير يوسف شمص

٤- علي حسين امين

٥- هادي الياس ابو جودة

٢٩- لوظيفة ممثل

١- عبد الواحد عبد الفتاح زنتوت (وحيد جلال)

٢- سمير انيس ابو شقرا

٣- محمد علي ابراهيم

٤- جهاد نعيم الاطرش

٥- زياد عبد القادر مكوك

٣٠- لوظيفة امين مكتبة (اذاعة)

١- نجوى عاطف حمدان

٢- علي محمد طباجة

٣- نوال عفيف مكداشي

٣١- لوظيفة امين سر اذاعي

١- فاليا قبلان مكرزل

٢- ايمان ابراهيم سلامة

٣- امل وجيه ناصر

٤- رجاء محمد سليم الزعني

٥- زينب سعيد عباس

٦- خديجة محمد شريف

٧- موسى حسن حجازي

٣٢- لوظيفة حارس

١- حسن امين حمود

٢- انطونيوس عيد طوق

٣- جوزف جرجس معوض

٤- مصطفى علي طاهه

٥- جورج البير صباغ

٦- خضر حسن ترحيني

٧- جوزف شاكر يمين

٨- خالد محمد اللحام

٩- جوزف اديب سماحة

١٠- ناجي ديب بداح

١١- موسى امين مكي

١٢- هاني خالد المسالخي

١٣- حسن محمود زلغوط

١٤- قاسم علي هزيمة

١٥- حيدر محي الدين ملك

١٦- احمد حسن حمدان

٣٣- لمهمة مستنسخ

١- سعد الدين محي الدين ابو زينب

٢- سليم مصطفى شهاب

٣- عبد الرحمن عبدالله الجندي

٤- عبد خليل بداح

٥- علي عادل رزق

٦- محمد رمضان احمد المراكبجي

٧- باسم رضا غندور

٨- عمر نعيم قبلان

٩- علي احمد عوالي

١٠- الياس جورج صيداوي

١١- حسين خليل شري

١٢- حسن موسى جندي

١٣- هيام احمد عطوي

٣٤- لوظيفة سائق

١- احمد خليل سمور

٢- حسن عبد المنعم قبلان

٣- قاسم حسين درويش

٤- علي خليل حمود

٥- فرانسوا سمعان معوض

٦- حسين محمد امهز

٧- عامر فايز زين الدين

٨- تقي الدين سعد الدين طبارة

٩- عصام عبد الامير رمال

١٠- صادق عجاج ملاعب

٣٥- لمهمة جميع

١- عبد القادر بدر الدين سوبره

٢- ابراهيم حسن حمود

٣- ابراهيم ديب شمص

٤- فادي فايز سويدان

٥- حسين حسن الصعبي

٦- احمد محمد رمضان المراكبجي

٧- عدنان جميل نعنوع

٨- محمد سليم دمج

٩- نبيل عثمان طيارة

١٠- انطوان يوسف ابو عبدالله

٣٦- لمهمة موزع

١- مهدي علي نعنوع

٢- مروان محمد نعيم الزين

٣- خالد عبد الرحمن دندن

٤- احمد علي سليم

٥- حسن عبد الحسين سبيتي

٦- الياس عبدو شكر الله

٧- محمد ابراهيم البغدادي

٨- علي محمود ملاح

٩- محمد حسن حمود

١٠- بديع بشير طبارة

١١- ميشال فريد جرجوره

١٢- جرجس بطرس كرم

٣٧- لوظيفة اولمهمة حاجب

١- ربيع صالح قباني

٢- فادي محمد رمضان المراكبجي

٣- عماد حميد معنى

٤- محمد احمد البدوي مخللاتي

٥- يوسف حسين حنون

٦- علي محمود احمد

٧- محمد علي سليم

٨- محمد نمر غضبان

٩- ربيعة جرجس حبيقة

١٠- علي احمد حميد

١١- آسيا صالح سيالا

١٢- حسن اسماعيل بلوط

١٣- فاطمة علي علوية

١٤- عبد الحليم علي عبيد

١٥- نايف محمود البريدي

١٦- عبير حسن عبيد

١٧- مصطفى علي الشامي

١٨- داني ادمون بيروتي

١٩- سايد جرجس الرهبان

٢٠- ربيع نورالدين الجمال

٢١- علي حسن عبدو

٢٢- علي محمد درويش

٢٣- علي محمد عبد النبي
٢٤- وليد جوزف جمعة
٢٥- نزار عمر ميقاتي
٢٦- احمد اسماعيل حسين
٢٧- احمد سليم دمج
٢٨- جورج انطوان كلاس
٢٩- عفيف محمد الصعبي
٣٠- جعفر نمر غضبان
٣١- غازي رضى المقداد

٣٨- لوظيفة او لمهمة ساعٍ

١- سعاد محمد علي الحسيني
٢- علي محمود خريباني
٣- محمد امين بو حرفوش
٤- محمد عبد الحفيظ قرانوح
٥- جورجيت نعمة الله هاشم
٦- نجيب محمد الخطيب
٧- عبد الجليل محمد سلوم
٨- عماد الدين محمد الفيل

٣٩- لوظيفة فني- راديو كهربائي(فئة رابعة- رتبة اولى)

١- علي حسين العشي
٢- حسين محمد الحاج حسن
٣- وليد محمد ناصر
٤- سامر فارس ابو المنى

٤٠- لوظيفة فني- راديو كهربائي(فئة رابعة- رتبة ثانية)

١- داني نقولا انطون
٢- علي عبد الحسين صادق

٣- رندا نمر نجم

٤- زيد هاني فحص

٥- سامي منصور تابت

٦- حسام فؤاد عجيب

٧- خليل علي خريباني

٨- وسام مصطفى كمال كرجيه

٩- محمد علي محي الدين ابوزينب

٤١- لوظيفة فني- امين مستودع فني

١- موسى محمد موسى دياب

٢- سلوم سليم عازار

٣- احمد محمد السوقي

٤- سيزار طانيوس عقل

٤٢- لوظيفة فني- ميكانيكي كهربائي

١- ربيع حسين نجم

٢- موسى يوسف الحاج

٤٣- لوظيفة فني- ميكانيكي مولدات ديزل

١- جيفاكو توفيق زعيتر ابو جودة

٤٤- لوظيفة فني اختصاصي هاتف

١- علي حسين حجازي

٤٥- لوظيفة اولمهمة فني- تقني اتصالات

١- جوزف جورج شلهوب

٢- محمود محمد حسين مشورب

٣- علي حسن ترحيني

٤- حسن علي محسن

٥- حسن ابراهيم علاء الدين

٦- علي محسن قانصوه

٤٦- <u>لوظيفة فني- كهرباء</u>

١- خالد محمد حرب

٢- سمير حنا عبود

٤٧- <u>لمهمة فني- مختلف نجّار</u>

١- محمد ابراهيم مسالخي

٤٨- <u>لوظيفة فني- ميكانيك</u>

١- حسن رشيدي ملي

٤٩- <u>لمهمة تقني</u>

١- محمد علي الزين

٢- غسان محمد زين الدين

٣- احمد خالد محي الدين

٤- جورج مخايل عون

٥- فادي محمد قاسم

٦- حسين حسن شعيتو

٧- عبدالله علي شمس الدين

٨- جوزف انطوان باسيلي

٩- عصام بطرس شعيا

١٠- جورج سليم العلية

١١- محمد علي عطوي

١٢- دانيا علي خليفة

١٣- مروان امين ابو نصرالدين

١٤- جمي بديع نجم

١٥- باسم توفيق علاء الدين

١٦- نبيل علي ماجد

١٧- علي عباس جباوي

١٨- نبيل احمد عيسى

٥- مكاتب الوكالة الوطنية للاعلام (محافظة جبل لبنان)

لمهام رئيس مكتب ومندوب ومحرر (الشوف)

١- ايمان اديب ريدان

٢- عائدة حسن أبو عزالدين

٣- عصام عبد الجميل الحجار

جونيـــــه

١-ميريلا بولس بلعيس

٢- ملفينا اميل سروجي

٣- بهاء يوسف الرملي

عاليـــــه

١- رشيد حمد زين الدين

٢- عيدة جميل الاحمدية

٣- مي شفيق العلي

المتـــــن

١- يولا اديب الهيبي

٢- لينا ملحم غانم

٣- بشارة جميل ابي راشد

بعبـــــدا

١- كارولين عزيز الحاج

٢- ماري جوزيف الخوري

٣- ندى خليل الطفيلي

جبيـــــل

١- نيللي رامز حبيب

٢- عبدو ميشال متى

٣- انعام فوزي رزق الله

٥١- مكاتب الوكالة الوطنية للاعلام محافظة الجنوب و محافظة النبطية

لمهام رئيس مكتب ومندوب ومحرر (صيدا)

١- عبد الحميد احمد ابو ظهر

٢- روز جرجس بو عيسى

٣- بلال فضل غدار

٤- نجوى عصام شحاده (رئيس مكتب الاعلانات الرسمية)

الزهراني

١- عفيف محمد محمودي

٢- خضر علي اخضر

٣- اميمة عصام شمس الدين

صور

١- عباس شبلي عيسى

٢- جمال سليمان خليل

٣- حسين علي معنى

بنت جبيل

١- موسى حسين حرب

٢- فادي حسين شري

٣- محمد حسن بري

النبطية

١- رائف احمد الطفيلي

٢- علي شريف بدر الدين

٣- بادية هاني فحص

حزيـــن

١- انطوان جورج كرم

٢- كلودين فايز نحاس

حاصبيا

١- سعيد محمد معلاوي

١٥- مكاتب الوكالة الوطنية للاعلام محافظة الجنوب و محافظة النبطية

لمهام رئيس مكتب ومندوب ومحرر (صيدا)

١- عبد الحميد احمد ابو ظهر

٢- روز جرجس بو عيسى

٣- بلال فضل غدار

٤- نجوى عصام شحاده (رئيس مكتب الاعلانات الرسمية)

الزهراني

١- عفيف محمد محمودي

٢- خضر علي اخضر

٣- اميمة عصام شمس الدين

صور

١- عباس شبلي عيسى

٢- جمال سليمان خليل

٣- حسين علي معنى

بنت جبيل

١- موسى حسين حرب

٢- فادي حسين شري

٣- محمد حسن بري

النبطية

١- رائف احمد الطفيلي

٢- علي شريف بدر الدين

٣- بادية هاني فحص

جزيـــن

١- انطوان جورج كرم

٢- كلودين فايز نحاس

حاصبيا

١- سعيد محمد معلاوي

مرجعيون

١- علي ابراهيم نحله

٢- سامر احمد وهبي

٣- علي حسين داود

٢٥- مكاتب الوكالة الوطنية للاعلام محافظة البقاع

لمهام رئيس مكتب ومندوب ومحرر (زحلة)

١- انطوان جورج عطاالله

٢- خالد هولو عرار

٣- يوسف جورج حنكش

٤- كوكب حنا المعلوف (رئيس مكتب الاعلانات الرسمية)

٥- محمد علي ابو اسبر (محرر)

٦- انطوان ابراهيم ابو رحل

بعلبك

١- بنيامين محمد الجمال

٢- مرشد علي دندش

٣- اكرم حسن ياغي

الهرمل

١- جمال علي الساحلي

٢- سليمان يوسف نصر

٣- طوني كرم مطر

البقاع الغربي

١- جمال خالد العيط

٢- علي ملحم فوعاني

٣- عيد جورج الاشقر

راشيا

١- مفيد توفيق سرحال

٢- رزوق بشارة الغريب

٥٣- مكاتب الوكالة الوطنية للاعلام (محافظة الشمال)

لمهام رئيس مكتب ومندوب ومحرر

البترون

١- لمياء فارس نجم ابراهيم

٢- ريتا يوسف شاهين

٣- ماري بطرس فرح

عكـــــــار

١- نزيه مصطفى ملحم ابراهيم

٢- ابراهيم جرجس طعمه

٣- خديجة محمد عياش

بشـــــري

١- بدوي مارون حبق

٢- ليليان يوسف رميا

٣- جميلة نعمان الترس

طرابلس

١- عبد الكريم محمد فياض

٢- بشرى محمد غالب راضي

٣- فريد محرز بو فرنسيس

٤- روبير وجيه نصر

٥- محمد ضرار فيصل الحسن

٦- مرسال الياس الترس

٧- اورسولا عفيف الخوري

٨- جوزف فارس فدعوس (رئيس مكتب الاعلانات الرسمية)

٩- محمد حسين سيف (محرر)

١٠- منذرمحمود المرعبي

١١- زينه عبد الرحمن طبشه

زغرتـــــا

١- فيرا حليم يمين

٢- روبير فؤاد فرنجيه

٣- ميرنا جرجس معوض

الضنية- المنيه

١- راشد عبد الحليم فتفت

٢- عبد الكافي عقل الصمد

٣- عبير عبداللطيف شاكر

الكـــــورة

١- غرازيللا نقولا سابا

٢- فاديا سعيد دعبول

٣- ماغي عزيز عيسى

٥٤- مراكز الارسال (مركز بيت مري)

لمهمة رئيس مركز

١- لويس مسعد رياشي

لمهمة راديو كهربائي

١- سمير ميشال ايوب

٢- ايوب موريس عبدالله

٣- عصام يوسف عبد المسيح

٤- انيس عيسى سابا

٥- هاني احمد بلوط

٦- مروان فضل شكرون

٥٥ - مراكز الارسال (مركز ايطو)

لمهمة راديو كهربائي

١- محسن سايد السقال

٥٦- مراكز الارسال مركز حامات – وجه الحجر

لمهمة راديو كهربائي

١- فادي الياس سعد

٢- جيلبير فارس سمعان

٣- جوزف الياس عطيه

٤- وسيم بديع عازار

٥- جميل جرجس معوض

٦- نزيه احمد الصديق

٥٧- مراكز الارسال مركز الشيخ عبدالله

لمهمة راديو كهربائي

١- احمد حسين شاهين

المادة الثانية: تنظم وزارة الاعلام مشروع عقد اتفاق مع كل من اصحاب العلاقة المذكورين في المادة الاولى من هذا القرار .

يكرس في مشروع عقد الاتفاق المذكور وضع كل من اصحاب العلاقة وتحدد فيه تعويضاته وسائر شؤونه الذاتية وفقا للاسس المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ وذلك في ضوء كل من الاستمارة الشخصية والملف الشخصي العائد له بعد التثبت ان كلا من هؤلاء المتعاملين ما زال مثابرا على عمله ، على ان يصدق هذا العقد من المراجع المختصة وفقا للاصول المرعية الاجراء .

المادة الثالثة: في حال تمنع أي من اصحاب العلاقة عن الالتحاق بمركز عمله الجديد او في حال عدم توقيعه عقد الاتفاق وفقا للاصول ، تعتبر خدمته منتهية حكما خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه وجوب توقيع مشروع عقد الاتفاق معه .

المادة الرابعة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة %

بيروت، في ٢٠٠٢/١/٢٥

هيئة مجلس الخدمة المدنية

العضو بالوكالة	العضو بالوكالة	الرئيس
سميح الريس	يعقوب الصراف	منذر الخطيب

يبلغ كل من :

- مجلس الخدمة المدنية
  / مصلحة المباريات والملفات الشخصية
  / دائرة المباريات
  / دائرة الملفات الشخصية
- التفتيش المركزي
- وزارة الاعلام
- وزارة المالية :
  / الصرفيات

مستند رقم ٥

٢٦١ متعاملاً في وزارة الاعلام وزعوا على الإدارات أو المؤسسات العامة أو بعض البلديات ولم تبدِ هذه الجهات المعنية حتى تاريخه رأيها بهم.

اسم الإدارة أو المؤسسة العامة أو البلدية	عدد الفائض الذي تمّ توزيعة
رئاسة مجلس الوزراء	١٩
وزارة الأشغال العامة والنقل	١٠
وزارة الطاقة والمياه	٩
وزارة الداخلية والبلديات	٥١
وزارة الشؤون الاجتماعية	٢
وزارة الزراعة	١
وزارة الصناعة	١
وزارة الخارجية والمغتربين	٥
وزارة العمل	٤
وزارة المهجرين	١
وزارة البيئة	١
مؤسسة كهرباء لبنان	٧٦
مصلحة الليطاني	٢
مصلحة مياه صور	١
مؤسسة مياه لبنان الشمالي	٤
الجامعة اللبنانية	٢٩
الكونسرفاتوار	١٠
مصلحة النقل المشترك	١
المديرية العامة للأمن العام	٢
مديرية الجمارك العامة	١
الاحصاء المركزي	١
تعاونية موظفي الدولة	٢
المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى	١
مؤسسة كهرباء لبنان / وزارة الداخلية	١١
مؤسسة كهرباء لبنان / الاشغال العامة	١
مؤسسة كهرباء لبنان / الخارجية	١
الجامعة اللبنانية / الطاقة والمياه	١
الجامعة اللبنانية / وزارة الداخلية	٣
الجامعة اللبنانية / مصلحة الليطاني	١

الجامعة اللبنانية / وزارة الخارجية	١
الجامعة اللبنانية / الحبوب والشمندر السكري	٢
مؤسسة مياه لبنان الشمالي / وزارة الداخلية والبلديات	١
وزارة الداخلية والبلديات / وزارة العمل	٣
الجامعة اللبنانية/ الحبوب والشمندر السكري/ الداخلية	١
وزارة الداخلية / تعاونية موظفي الدولة / الاشغال العامة	١
المجموع	**٢٦١**

مستند رقم ٦

٢٢١ متعاملاً في وزارة الاعلام صدرت قرارات بإلحاقهم في بعض الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات ولم تصدر عقودهم حتى تاريخه، أو أن عقودهم لا تخضع لموافقة مجلس الخدمة المدنيّة.

اسم الإدارة أو المؤسسة العامة أو البلدية	عدد الفائض الذي تمّ توزيعه
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى	١
المؤسسة الوطنية للاستخدام	٥
مؤسسة المحفوظات الوطنية	٢
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية	١
الأمن العام	٩
وزارة السياحة	٤
بلدية بيروت	٢
بلدية زحلة	٣
بلدية الميناء	٤
بلدية رأس بعلبك	٢
اتحاد بلديات الفيحاء	١
بلدية علي النهري	١
بلدية زغرتا – إهدن	١
وزارة الشؤون الاجتماعية	٤
تعاونية موظفي الدولة	١
الجامعة اللبنانية	٤٠
مديرية الجمارك العامة	١٤
التنظيم المدني	٦
المديرية العامة للطرق والمباني	٣
وزارة الطاقة والمياه	٢
مصلحة الليطاني	١٩
المدينة الرياضية	٥
وزارة الإعلام	٣٠
وزارة التربية	١
وزارة الشباب والرياضة	١
وزارة الخارجية	١
وزارة المغتربين	٣
هيئة إدارة السير	١
الداخلية / الشؤون السياسية واللاجئين	٢
الداخلية / قائمقامية بعلبك	٢
الداخلية والبلديات	١
المديرية العامة للأحوال الشخصية	١
الأحوال الشخصية	٢٦
التفتيش المركزي	١
وزارة الزراعة	١
وزارة الزراعة– التعاونيات	٦
وزارة الصناعة	١
مصلحة استثمار مرفأ طرابلس	٢

الإحصاء المركزي	٧
وزارة العمل	١
الأشغال العامة والنقل / المديرية الإدارية المشتركة	٣
المجموع	**٢٢١**

مستند رقم ٧

٢١٤ متعاملاً من وزارة الاعلام صدرت قرارات بإلحاقهم ووافق مجلس الخدمة المدنية على مشاريع عقودهم.

إسم الإدارة العامة أو المؤسسة العامة او البلدية	عدد الفائض الذي تمّ توزيعه
المديرية العامة لرئاسة الجمهورية	١٦
رئاسة مجلس الوزراء	١٤
وزارة العمل	٦
وزارة البيئة	١
التفتيش المركزي	١٥
وزارة الشؤون الاجتماعية	٨
قائمقامية الكورة	١
الداخلية / قائمقامية عكار	١
الداخلية / قائمقامية الكورة	١
الداخلية / قائمقامية البترون	١
وزارة الداخلية	٢
وزارة الداخلية والبلديات	٢
الداخلية- محافظة الشمال	١
الداخلية / قائمقامية بعلبك	١
الداخلية والبلديات- الشؤون السياسية واللاجئين	٣
الداخلية/الأحوال الشخصية	٣
الأحوال الشخصية	٥
وزارة الأشغال العامة	١
الأشغال العامة	١
الأشغال العامة – المديرية المشتركة	٥
التنظيم المدني	٣٢
وزارة الخارجية	١٠
المديرية العامة للمغتربين	٣
وزارة التربية	٤
التعليم المهني / مهنية عرسال	١
التعليم المهني	٢
التعليم المهني والتقني	١
وزارة الصناعة	٨
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية	١
الطيران المدني	٣
وزارة الزراعة	٧
وزارة الزراعة/التعاونيات	٥
الإحصاء المركزي	٧
الشباب والرياضة	١
مصلحة مياه صور	١
مصلحة سكك الحديد	١
وزارة الاتصالات /إدارة المراقبة العامة	١
وزارة المهجرين	١
الطاقة والمياه	١
المديرية العامة للاستثمار	٥
الطاقة والمياه	١
وزارة الثقافة	٢

وزارة السياحة	٥
تعاونية موظفي الدولة	٤
وزارة الطاقة والمياه- النفط	٢
وزارة الطاقة و المياه	٢
كهرباء لبنان	٢
بلدية طرابلس	١
مصلحة استثمار مرفأ صور	٢
المجموع	**٢١٤**

مستند رقم ٨

٧٨ متعاملاً من وزارة الاعلام أعيدوا من الإدارات بعد توزيعهم عليها، إلى الفائض.

اسم الإدارة	العدد الموزع عليها
التفتيش المركزي	٤
مؤسسة المقاييس والمواصفات	٢
بلدية الناعمة	١
بلدية جونيه	١
بلدية الميناء	٣
بلدية كفرياسين	١
بلدية بريتال	١
بلدية المنصورية	١
وزارة الاقتصاد والتجارة	٣
وزارة الخارجية	٤
النقل المشترك	١
وزارة الأشغال العامة والنقل	١
الأشغال العامة/الطرق والمباني	١
الطيران المدني	٣
المديرية العامة للمغتربين	١
وزارة الداخلية/المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية	١
المدينة الرياضية	٢
وزارة الصناعة	٢
وزارة التربية	٤
التنظيم المدني	٥
مصلحة استثمار مرفأ طرابلس	١
مصلحة استثمار مرفأ صور	٢
الطاقة والمياه/ الاستثمار	١
الطاقة والمياه	٢
وزارة السياحة	١
المؤسسة الوطنية للاستخدام	١
تعاونية موظفي الدولة	٦
وزارة الشؤون الاجتماعية	٢
الإحصاء المركزي	١
وزارة التربية / تعاونية موظفي الدولة	١
بلدية صيدا	١
إدارة الجمارك	١
وزارة العمل	٣
بلدية بعلبك	٦
بلدية البترون	١
الجامعة اللبنانية	٣
التنظيم المدني في الشمال	١
الأحوال الشخصية	١
دار الفتوى	١
المجموع	٧٨

وزارة الصحة العامة

٤ - ٣ - ٢٠٠٤

مستند رقم ٩

٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤

معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الموضـــــوع: تسوية أوضاع الفائض

المـــرجـــع: كتابكم رقم ٨٨٨/ص/٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه بشأن تسوية أوضاع الفائض في وزارة الصحـــة العامة ،

نفيد جانبكم عن الخطوات المتخذة في هذا المجال :

أولاً: نؤكّد على ما جاء في كتابنا رقم ٣٥٠٨ تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٤ مع العلم بأنّ تسوية أوضـــاع عدد من المتعاقدين المعتبرين من الفائض في وزارة الصحة العامة قد تمّ وفق التالي :

١- تسوية أوضاع كل من طبيب مدير مختبرات الصحة العامة وأخصائية في التمريـــض وذلك عبر مجلس الخدمة المدنية

٢- تسوية اوضاع عدد جديد من المتعاقدين مع وزارة الصحـــة العامـــة ويعملـــون في مستشفيات حكومية تحوّلت إلى مؤسسات عامة والتي اتخذت بشأنهم الخطوات التالية :

- تمّ توجيه عدّة كتب إلى مجلس الوزراء حول أوضاع العـــاملين مـــع مستشـــفيات حكومية أصبحت مؤسسات عامة بغية تجديد اتفاقيات المتعاقدين والاستمرار بدفـــع تعويضاتهم الشهرية من موازنة الوزارة تسهيلاً لحسن سير العمل في هذه المؤسســـات من جهة وتمكّنها من ملء ملاكاتها الادارية والفنية وفق الأصـــول الـــتي حدّدتهـــا الأنظمة التي ترعاها عن طريق الإستخدام والتعاقد وقد وافق مجلس الوزراء بموجـــب قرارات عدّة ذات الأرقام ٥ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١ (التجديد لغاية ٢٠٠٠/١٢/٣١) و٤٠ تـــاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠(التجديـــد لغايـــة ٢٠٠١/١٢/٣١) و١٦ تـــاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٠ (التجديد لغايـــة ٢٠٠٢/١٢/٣١) و٤٦ تـــاريخ ٢٠٠٣/١/٩ (التجديد لغاية ٢٠٠٣/١٢/٣١) وقد أحيل كتاب جديد إلى مجلس الوزراء للتجديـــد لغاية ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وذلك على استمرار التعاقد مع الأطباء والعنـــاصر الطبيـــة المساعدة المتعاقدين مع المستشفيات الحكومية التي أصبحت مؤسسات عامة علـــى أن يتمّ إلحاق من ليس لهم محل في هذه المستشفيات للعمل في المستوصفات والمراكـــز الصحية ووحدات الوزارة التي بحاجة إلى خدماتهم .

للإحالة الى: أ. عاطف مردن

بيروت في : / /

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

والمتعاقدين في تلك المؤسسات من موازنة وزارة الصحة العامة . وقد صدر بالفعل مذكرات عدّة لإلحاق هؤلاء المتعاقدين والأجراء إلى بعض وحدات الوزارة من مراكز صحية ومستوصفات وإدارة مركزية (مهام الرقابة) وفق حاجة الوزارة تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء في هذا الخصوص وتمّ تجديد إتفاقياتهم عبر مجلس الخدمة المدنية بعد تحقيق إدارة الأبحاث والتوجيه وعملية الإلحاق ما زالت مستمرة ، كذلك نؤكد على الحلول الواردة في متن الكتاب رقم ٣٥٠٨ تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٤ لناحية عقد إتفاقات مع البلديات واتحادات البلديات لإدارة وتشغيل المراكز الصحية وإلحاق عدد من هؤلاء العاملين بالمؤسسات العامة (مستشفيات) بحيث يصبحون على عاتق هذه المؤسسات .

هذا مع العلم بأنّ عدد المتعاقدين المعتبرين من الفائض ويعملون في المستشفيات الحكومية التي تنشأ مؤسسات عامة لإدارة هو متحرك ويزيد مع تحويل كل مستشفى إلى مؤسسة عامة .

أمّا الواقع الحالي فهو :

عدد المتعاقدين المعتبرين فائض	العدد الحالي
٢٤٢ (بعد تحويل عدد كبير من مستشفيات الوزارة إلى مؤسسات عامة)	١٨٠

ثانياً: بالنسبة للفائض من الاجراء:

١- إنّ الأجراء المعتبرين فائضين في وزارة الصحة العامة هم الأجراء الموضوعين على جدول التصفية الملحق بالمرسوم رقم ٥٤٢٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠ (نظام الأجراء الخاص في وزارة الصحة العامة) وبالتالي فهم يقومون بأعمال ومهام ضمن الوحدات المركزية والإقليمية في الوزارة ومنهم عدد لا بأس به يعمل في مستشفيات تحوّلت إلى مؤسسات عامة وقد تمّ إلحاق عدد منهم في وحدات الوزارة المركزية والإقليمية ، ونقترح تسوية أوضاعهم وفق التالي :

- ملء ملاك الأجراء الخاص في وزارة الصحة العامة المحدّد بموجب المرسوم رقم ٥٤٢٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠ من فائض الأجراء المحدّدة في الجدول رقم ٤ الملحق بالمرسوم المذكور (تسميات أجراء التصفية التي تلغى حكماً بانتهاء خدمة شاغليها)
- صدور مرسوم إنشاء المراكز الصحية الذي أودع مجلس الوزراء و لم يصدر لغاية تاريخه (الكتاب رقم ٣٩٠٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦) ممّا يساعد على إلحاق عدد كبير من هؤلاء الأجراء للعمل في هذه المراكز

مع العلم بأنّ العدد الحالي لهؤلاء الأجراء قد تناقص نتيجة تسريح البعض منهم بسبب السن القانونية ولأسباب أخرى .

عدد الأجراء المعتبرين فائضين	العدد الحالي
٦٠٦ (جدول التصفية)	٥٦٤

ثالثاً: نكلّف السيد أنطوان رومانوس رئيس قسم الموظفين في وزارة الصحة العامة لمتابعة موضوع ملف الفائض مع الجهات المختصة .

وزير الصحة العامة

سليمان فرنجية

الجمهورية اللبنانية
المديرية العامة
مصلحة الديوان
وزارة الصحة العامة

يبلّغ:

- قسم الموظفين
- المحفوظات .

التاريخ: ٢٠٠٣/١٢/١
المرجع: ٨٨٨/ص/٢٠٠٣

جانب وزارة الصحة العامة

الموضوع: تسوية أوضاع الفائض
المرجع: - قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٨
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،
ولاسيما قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٢/٥ الذي طلب إلى جميع الإدارات العامة انجاز تسوية أوضاع الفائض لديها بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، وفي مهلة أقصاها شهر واحد، انتهت في ٢٠٠٢/٨/١٨، أي منذ ما يزيد على السنة الكاملة.

وعطفاً على كتابكم رقم ٢٠٠١/٣٥٠٨ - ٨٠٤٤ ك تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٤ المتضمن آلية تسوية أوضاع الفائض من المتعاقدين والأجراء لديكم.

وحيث أن مجلس الوزراء بقراره رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ كلّف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه اعداد مشروع قانون لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة، وهذا ما يتطلب منا الحصول على معطيات ومعلومات وافية عن الواقع الحالي للفائض في كل إدارة معنية بهذا الموضوع.

لذلك نرجو التفضل بإفادتنا عن الخطوات العملية التي اتخذتموها في هذا المجال، وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخه، لكي نتمكن من اعداد مشروع القانون المشار إليه أعلاه، ـ ء على تقرير يرفع إلى مجلس الوزراء بشأن القضية موضوع البحث.

مع تحياتي

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

كريم بقرادوني

I.Fakih/lett.79.03

مستند رقم ١٠

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
الوزير
رقم: ٤٤٤

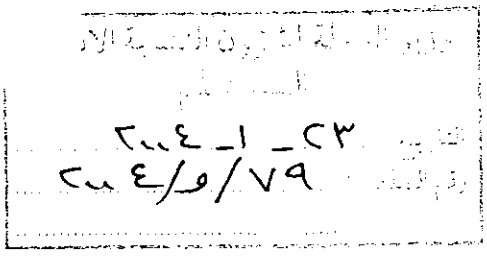

معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

الموضوع: تسوية أوضاع الفائض

المرجع: كتابكم رقم ٨٨٨/ص. ٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١

بالاشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

نحيطكم علماً أننا قد أودعنا مجلس الخدمة المدنية لائحة بأسماء الأجراء الفائضين في وزارة الزراعة لأن تسمياتهم غير ملحوظة في نظام الأجراء أو بسبب الزيادة عن العدد المطلوب،

ونودعكم نسخة عن هذه اللائحة المرسلة الى مجلس الخدمة المدنية.

للتفضل بالاطلاع.

للإحالة الى: أ. عاطف مردم

بيروت في: / /

بيروت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤
وزير الزراعة
علي حسن خليل

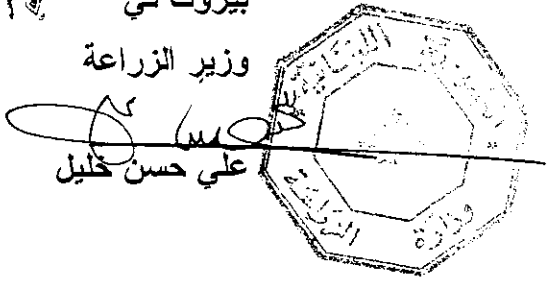

وزير دولة لشؤون التنمية الادارية

التاريخ: ٢٠٠٣/١٢/١
المرجع: ٨٨٨/ص/٢٠٠٣

جانب وزارة الزراعة

الموضوع: تسوية أوضاع الفائض
المرجع: - قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٨
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١

إشارةً إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،
ولاسيما قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٢/٥ الذي طلب إلى جميع الإدارات العامة انجاز تسوية أوضاع الفائض لديها بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، وفي مهلة أقصاها شهر واحد، انتهت في ٢٠٠٢/٨/١٨، أي منذ ما يزيد على السنة الكاملة.

وحيث أن مجلس الوزراء بقراره رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ كلّف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه اعداد مشروع قانون لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة، وهذا ما يتطلب منا الحصول على معطيات ومعلومات وافية عن الواقع الحالي للفائض في كل إدارة معنية بهذا الموضوع.

لذلك نرجو التفضّل بإفادتنا عن الخطوات العملية التي اتخذتموها في هذا المجال، وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخه، لكي نتمكن من اعداد مشروع القانون المشار إليه أعلاه، بناء على تقرير يرفع إلى مجلس الوزراء بشأن القضية موضوع البحث.

مع تحياتي

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

كريم بقرادوني

المدير العام
تمكين من يلزم الاداره تفصيل حول المشروع اعلاه واعادة هذا الطلب المتمنه- ارا المقترح اتخاذها لاتخاذ القرار

الديوان
اجراء اللازم

I.Fakih/lett.79.03

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

بيان بأسماءالفائض من الأجراء

الاسم	السن	المذهب	مركز العمل	صفة الاستخدام	السبب
م حسن زيدان	١٩٤٥	سني	جبل لبنان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
عارف مرعبي	١٩٤١	سني	الشمال	سائق	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حسن خضر منون	١٩٤١	سني	الشمال	معاون سائق جرار	زيادة عن العدد المطلوب
فازي فياض	١٩٤٢	سني	الشمال	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
ي احمد مرقباوي	١٩٤١	سني	الشمال	وكيل مرآب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
دوميط يعقوب	١٩٤١	ماروني	الشمال	وكيل عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
رشيد البشراوي	١٩٤٠	ماروني	البقاع	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
محمد حيدر احمد	١٩٤٩	شيعي	الثروة الزراعية	مستكتبة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
باس موسى	١٩٥٠	شيعي	البقاع	مستهتفة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حنا الترك	١٩٤١	ماروني	الثروة الزراعية	حاجب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
زق الله ابي نصر	١٩٤٨	ماروني	جبل لبنان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ايف الأسطا	١٩٤٩	ماروني	مكتب المدير العام	مستكتبة مختزلة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
خالد ادريس	١٩٤٤	سني	الديوان	مستكتبة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ج خليل عقل	١٩٤٤	ماروني	البقاع	سائق سياره	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ب حنا البستاني	١٩٤٦	ماروني	جبل لبنان	بحري	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ب الياس عاصي	١٩٤٥	كاثوليك	الثروة الحيوانية	محرر محاسب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ب نجيب صباغ	١٩٤١	كاثوليك	البقاع	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ي عباس ابو الحسن	١٩٤١	شيعي	التعليم الزراعي	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
صبحي عبد الله	١٩٤٣	سني	الشمال	معاون ميكانيكي	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
اسعد عكاري	١٩٤٢	شيعي	الدراسات والتنسيق	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
حمد عبد الخالق	١٩٤٦	درزي	الثروة الحيوانية	محرر محاسب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
خليل عبد الملك	١٩٤٦	درزي	الثروة الزراعية	مساعد امين مستودع	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حنا الراعي	١٩٤٥	ماروني	الثروة الزراعية	وكيل عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
يوسف الحكيم	١٩٤٢	ماروني	التنمية الريفية	معاون ميكانيكي ديزل	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
عبد القادر دوغان	١٩٤٧	سني	الثروة الحيوانية	محرر محاسب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
عبد الرحمن الحجار	١٩٤٢	سني	جبل لبنان	نحال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
رشيد حسن المراد	١٩٤٠	سني	الشمال	سائق شاحنه	زيادة عن العدد المطلوب
رشدي حماده	١٩٤١	شيعي	الدراسات والتنسيق	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
حميد رضا محمد علي	١٩٤٠	شيعي	الثروة الحيوانية	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
عزيز عبد المجيد الحسن	١٩٤١	سني	الشمال	سائق جرار	زيادة عن العدد المطلوب

الاسم	السن	المذهب	مركز العمل	صفة الاستخدام	السبب
بده درويش نسبين	١٩٤٠	سني	البقاع	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
دنان شفيق ابو زكي	١٩٤٥	درزي	الثروة الحيوانية	مراقب عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
دنان علي جعفر	١٩٤٨	شيعي	البقاع	سائق	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
دنان السيد يوسف مرتضى	١٩٤٠	شيعي	النبطيه	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
صام بهيج حشيشو	١٩٤٥	سني	الجنوب	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
لي محمود محمد المصري	١٩٤٣	سني	الشمال	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
لي محمد دقه	١٩٤٢	شيعي	الجنوب	حارس	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
لي فهمي علوه	١٩٤٩	شيعي	البقاع	امين مستودع	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ازي سعيد الدلغان	١٩٤٣	درزي	الديوان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
سان فؤاد الشعار	١٩٤٩	سني	الثروة الحيوانية	محضّر	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ائقه فائق سليمان	١٩٦٧	شيعي	البقاع	مستكتبة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
اطمه محمد سليم العرجا	١٩٤٧	سني	الشمال	محرر محاسب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ريد محمد يزبك	١٩٤٢	درزي	جبل لبنان	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
وزي سعد الله حماده	١٩٤٣	شيعي	البقاع	وكيل مراقب عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
يلى محمد عبد القادر المرعبي	١٩٥٠	سني	الشمال	مستكتبة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
الك سعيد مرعي	١٩٤٨	شيعي	التعليم الزراعي	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حمد حسن الطفيلي	١٩٤٧	شيعي	الثروة الزراعية	ميكانيكي	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حمد عبد الرضى سعد	١٩٤٤	شيعي	الثروة الحيوانية	محرر محاسب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حمد حسين نجدي	١٩٦٢	شيعي	الجنوب	بحري	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حمد هاشم بك	١٩٤٣	سني	الشمال	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
حمد علي كريم هوشر	١٩٤٢	سني	الشمال	سائق	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حمد مناف المجذوب	١٩٤٢	سني	الجنوب	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
حمود يوسف قندقجي	١٩٤٢	سني	الجنوب	وكيل ومراقب عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
شهور صبحي رباح	١٩٤٧	شيعي	البقاع	معلم حداد	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
عين عبد الرحمن سليمان	١٩٤٧	علوي	الشمال	مراقب عمال	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
فيد عبدا لله الدبغي	١٩٤١	كاثوليك	الدراسات والتنسيق	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
نير نايف مكارم	١٩٤١	درزي	جبل لبنان	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
يكات طنوس عويس	١٩٤١	ماروني	جبل لبنان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
يلاد فرنسيس يمين	١٩٤٠	ماروني	الشمال	عامل احصاء او اقتصاد	زيادة عن العدد المطلوب
نيه وهيب بو حمدان	١٩٤٧	درزي	جبل لبنان	معلم دهان	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
نحاة شارل باسيل	١٩٤٤	ماروني	الديوان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
نحاة معروف منصور	١٩٤١	شيعي	الديوان	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء

الاسم	السن	المذهب	مركز العمل	صفة الاستخدام	السبب
ندیم آل ناصر الدین	١٩٤٦	درزي	الثروة الحيوانية	كاتب	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ب سعيد الدنف	١٩٤٣	درزي	الثروة الزراعية	وكيل مستودع	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
ب نعيم خوري	١٩٤٧	كاثوليك	الثروة الزراعية	معاون مهندس	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
حليم شعبان	١٩٤٠	درزي	جبل لبنان	سائق شاحنه	زيادة عن العدد المطلوب
عباس شمعوني	١٩٤١	شيعي	الجنوب	معاون ميكانيكي	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء
فرنسيس زيدان	١٩٤٨	ماروني	الثروة الحيوانية	مستكتبة مختزلة	التسمية غير ملحوظة في نظام الاجراء

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات التطوير العام

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة لاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
ابراهيم حسن زيدان	٤٥/٢/٩	المزرعة-بيروت	١/٢٩٦تاريخ ٦٤/٨/٢٦	كاتب	مصلحة زراعة جبل لبنان	بيروت المصيطبة ٠١/٧٠١٢٩٢	الشهادة التكميلية	٦٤/٨/٢٦	٢١٤٧٦	٢٠٠٤/٨/٢١
احما عارف مرعي	٤١/٣/٥	الدوسه -قضاء عكار - محافظة الشمال	١/٧٠تاريخ ٩١/٦/٢٠	سائق	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس-٠٦/٤٣٤٢٩٥	افادة ثالث ثانوي	٧٣/٣/١٥	١٩٠٤١	٢٠٠٥/٥/١
احما حسن خضر منوا	٤١/١٠/٥	بينين-قضاء عكار-محافظة الشمال	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	معاون سائق جرار	مصلحة زراعة الشمال	بينين-عكار	لا شيء	٦٦/٨/١٦	٢٠٠٢١	٢٠٠٥/٣/١٠
احمد غازي محمد ديب فياض	٤٢/٦/١	وادي الجاموس-قضاء عكار-محافظة الشمال	١/٧٦تاريخ ٧٥/٣/١٣	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة الشمال	وادي الجاموس-عكار	بكالوريا-قسم ثان	٧٥/٣/١٣	٢١٩٨١	٢٠٠٥/١/١
ادريس احمد مرقباوي	٤١/٤/١١	بينين-قضاء عكار-محافظة الشمال	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	وكيل مرآب	مصلحة زراعة الشمال	بينين-عكار ٠٦/٤٧٠٤٥٧	بريفيه	٦٦/٦/١٠	٢٦٠٢٢	٢٠٠٥/٣/١٠
الفرد دوميط يعقوب	٤١/٣/٧	تنورين-قضاء البترون - محافظة الشمال	٩/٦تاريخ ٦٦/٢/١	وكيل عمال	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس ٠٦/٤٤٦١٩٨	اول ثانوي	٦٦/٢/١	٢٠٠١٨	٢٠٠٥/٣/١٠
الياس رشيد البشراوي	٤٠/١/٣	راس بعلبك-قضاء بعلبك محافظة البقاع	١/١٧٠تاريخ ٨٠/١٢/٣١	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة البقاع	القاع ٥٢٥١٦٩	شهادة زراعية ابتدائيه	٦٤/٦/١	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٣/١٠
امام محمد حيدر احما	٤٩/١٠/١	راس اسطا-قضاء جبيل محافظة جبل لبنان	٥٩٠تاريخ ٧١/١٢/١	مستكتبة	مديرية الثروة الزراعية	راس بيروت ٠٣/٥٢٨٢٨٤	اجازة فلسفة واجتماع	٧١/١٢/١	٢١٠٩١	٢٠٠٤/٥/٥
امل عباس موسى	٥٠/١/١	بدنايل-قضاء بعلبك - محافظة البقاع	٣٣٤تاريخ ٧٤/٧/٢٥	مستهتفة	مصلحة زراعة البقاع	تمنين	الابتدائية العالية	٧٤/٧/٢٥	١٦٠٩٦	٢٠٠٤/٧/١
اميل حنا الترك	٤١/٤/٨	بحشوش-قضاء كسروان	٢/٤٦٨تاريخ	حاجب	مديرية الثروة	سد البوشرية	ثاني ثانوي	٦٢/٥/٢٢	٢١٠٦٨	٢٠٠٥/٥/١

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
ايليه رزق الله ابي نصر	٤٨/٥/١٨	بقعتوته-قضاء كسروان محافظة جبل لبنان	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	كاتب	مصلحة زراعة جبل لبنان	جونية-حارة صخر ٠٣/٦١٤٥٥٠	مرحلة تكميلية	٦٧/٤/١	١٨٤١٧	٢٠٠٥/٣/١٠
تقلا نايف الأسطا	٥٥/٩/٨	وادي شحرور السفلى-بعبدا-محافظة جبل لبنان	٣٨تاريخ ٦٧/١٠/٢٣	مستكتبة مختزلة	مصلحة الديوان	بيروت المدور ٠١/٤٤٣٠٥٠	اختزال امينة سر المدير العام	٦٧/١٠/٢٣	١٩٤٧١	٢٠٠٣/١٠/١٦
جميلة خالد ادريس	٤٤/١/١	المزرعة -بيروت	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	مستكتبة	مصلحة الديوان	بيروت -الجامعة العربية ٠١/٧٠١٩٨٤	بكالوريا مدرسية استكتاب-محفوظات	٦٥/٣/١	١٨٤١٧	٢٠٠٥/٣/١٠
جورج خليل عقل	٤٤/٢/٣	البرباره قضاء زحله-محافظة البقاع	١/٣١تاريخ٢/٢٩ /٦٤	سائق سياره	مصلحة زراعة البقاع	زحلة	ملم بالقراءة والكتابة	٦٣/٤/١	١٩٦٠٢	٢٠٠٤/٢/٢٩
جوزف حنا البستاني	٤٦/٣/٨	جبيل -محافظة جبل لبنان	٧/١٤تاريخ ٦٦/١٠/١٢	بحري	مصلحة زراعة جبل لبنان	جبيل-حي الرمل	الشهادة الابتدائية	٦٦/١٠/١٢	١٧٧١١	٢٠٠٥/٣/١٠
جوزف الياس عاصي	٤٥/٧/٢٦	تربل-قضاء زحله محافظة البقاع	٢٧ تاريخ ٦٧/١٠/٩	محرر محاسب	مديرية الثروة الحيوانية	تربل-البقاع ٠٨/٩٥٥٠٩٨	دبلوم علوم تجارية مدقق حسابات	٦٧/١٠/٩	٢٠١٣٣	٢٠٠٤/٥/٢٠
جوزف نجيب صباغ	٤١/٨/٢٣	قب الياس التحتا-قضاء زحله محافظة البقاع	١١/٧٦تاريخ ٦٥/١٠/٥	كاتب	مصلحة زراعة البقاع	زحلة ٠٨/٨٢١٩٥١	دبلوم محاسبة وتجارة	٦٥/١٠/٥	١٨٤٤٠	٢٠٠٥/٣/١٠
حسين عباس ابو الحسن	١٩٤١ فقط	معركه-قضاء صور محافظة الجنوب	١/٣١ تاريخ ٦٤/٢/٢٩	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة التعليم و الارشاد الزراعي	الغازية ٠٧/٢٢٢٣٨٨	اجازة جامعية في الفلسفة والاجتماع	٦٣/١١/١٣	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣
دريا صبحي عبد الله	١٩٤٣ فقط	الحدادين-طرابلس محافظة الشمال	١/١١٣تاريخ ٦٣/٥/٣	معاون ميكانيكي	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس ٠٣/٢٦٠٧٦٨	ثانوي	٦١/١٠/١١	٢٣٦٩٩	٢٠٠٥/٥/٣
رائف اسعد	٤٢/٣/١٣	بلاط-قضاء مرجعيون	١/٤٤تاريخ	عامل احصاء او	مديرية الدراسات	تعلبايا	بكالوريا قسم ثان	٦٤/٨/٣	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
رحا محمد عبد الخالق	٤٦/٣/١٥	بحدل بعنه-قضاء عاليه محافظة جبل لبنان	١/١٦٣تاريخ٣١/ ٦٩/١٢	محرر محاسب	مديرية الثروة الحيوانية	بحدل بعنه -عاليه ت٠٣/٢١٥٦٤٥	شهادة في المحاسبة	٧٠/١/٦	٢١٠٢١	٢٠٠٥/٨/١٥
رمزي خليل عبد الملك	٤٦/٩/١٤	بتاتر قضاء عاليه-محافظة جبل لبنان	٢/٣٥تاريخ ٦٨/١/١٨	مساعد امين مستودع	مديرية الثروة الزراعية	الشويفات-حارة الأمراء ٠٣/٨٧٤٥٥٥	ثاني متوسط	٦٨/١/١٨	٢٠٥٦٩	٢٠٠٥/٥/١
رونا . حنا الراعي	٤٥/١/٢٩	حالات -قضاء جبيل محافظة جبل لبنان	٤/٧ تاريخ ٦٧/٢/١١	وكيل عمال	مديرية الثروة الزراعية	حالات-جبيل ٠٩/٤٧٧٤٢٨	ثانوية زراعية	٦٧/٢/١١	١٧٧١١	٢٠٠٥/٣/١٠
سمعا يوسف الحكيم	٤٢/٣/٤	مزرعة يشوع-قضاء المتن محافظة جبل لبنان	١/١١٣تاريخ ٦٣/٥/٣	معاون ميكانيكي ديزل	مديرية التنمية الريفية	مزرعة يشوع -المتن ٠٣/٥٣٣١٨٤	ابتدائي-خبرة ميكانيك ديزل	٦١/٨/٤	٢٣٧٥٤	٢٠٠٥/٣/١٠
سميح عبد القادر دوغان	٤٧/٨/١٠	المزرعة -بيروت	٣٥ تاريخ ٦٨/٥/١	محرر محاسب	مديرية الثروة الحيوانية	بيروت الطريق الجديدة ٠١/٧٠٣٥٨٢	دبلوم في المحاسبة	٦٨/٥/١	٢٢٥٢٣	٢٠٠٤/٥/٢٠
شفيق عبد الرحمن الحجار	١٩٤٢ فقط	شحيم -قضاء الشوف محافظة جبل لبنان	١/٥٣تاريخ ٦٦/٢/٢٨	نحال	مصلحة زراعة جبل لبنان	شحيم ٠٧/٢٤٠١٨٨	شهادة زراعية-مساحة ورسم هندسي	٦٣/١٠/٢	٢٢٧٣٥	٢٠٠٥/٣/١٠
طاهر رشيد حسن المراد	٤٠/٩/٨	مزرعة البيره-قضاء عكار محافظة الشمال	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	سائق شاحنه	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس	لا شيء	٦٧/١٠/٤	٢٠٠٢١	٢٠٠٥/٣/١٠
عاصم رشدي حماده	٤١/٩/١٠	حي جديتا قضاء الهرمل-محافظة الشمال	١/١٧٠تاريخ ٨٠/١٢/٣١	عامل	مديرية الدراسات والتنسيق	بير العبد ٠١/٥٤٣٣٧٤	بكالوريا مدرسية	٧٣/١٠/١٠	١٩٠٥١	٢٠٠٥/٣/١
عبد الحميد رضا محمد علي	١٩٤٠ فقط	بدنايل-قضاء بعلبك محافظة البقاع	١٨ تاريخ٢/٩/٦٧	عامل	مصلحة زراعة الشمال	الشياح ٢٧٢٢٧١	خبرة في الاحصاء والصناعات الجلدية	٦٧/٩/٢	٢٤٨٩٤	٢٠٠٤/١١/٤
عبد العزيز عبد	٤١/٦/١	شوراتيج-قضاء الكورة	١/١٥٤تاريخ	معاون سائق جرار	مصلحة زراعة	بتوراتيج-الكورة	لا شيء	٦٧/٧/٧	٢٠٠٢١	٢٠٠٥/٣/١٠

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
عبده درويش نسيب	١٩٤٠ فقط	مجدل عنجر-قضاء زحله محافظة البقاع	١/٤٩ تاريخ ٨٥/١٠/٢٤	كاتب	مصلحة زراعة البقاع	مجدل عنجر	يجيد القراءة والكتابة	٦٣/٩/٢١	٢٢٠٧٤	٢٠٠٥/٩/١٩
عدنان شفيق ابو زكي	٤٥/١/٢٩	عينبال -قضاء الشوف محافظة جبل لبنان	٢١٢ تاريخ ٨٨/٩/٢٢	مراقب عمال	مديرية الثروة الحيوانية	الشويفات ٠٥/٤٣٤٤٢٩	ملم بالقراءة والكتابة	٨٨/٩/٢٢	١٧٧٥٢	٢٠٠٥/٨/١
عدنان علي جعفر	٤٨/٣/٣٠	فيسان-قضاء الهرمل محافظة الشمال	٦١٢ تاريخ ٧٣/١٠/١٢	سائق	مصلحة زراعة البقاع	الهرمل	ملم بالقراءة والكتابة	٧٣/١٠/١٢	١٨٢٤٥	٢٠٠٥/٧/٢٢
عدنان السيد يوسف مرتضى	٤٠/٤/٧	عيتا الشعب قضاء بنت جبيل -محافظة النبطيه	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	كاتب	مصلحة زراعة النبطيه	انصار ٠٣/٣٥٤٩٦٣	المتوسطة	٦٥/٩/١٥	١٩٢٣٨	٢٠٠٥/٣/١٠
عصام بهيج حشيشو	٤٥/٥/٢٦	الكشك -قضاء صيدا محافظة الجنوب	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	كاتب	مصلحة زراعة الجنوب	عبرا	بريفيه	٦٥/٥/١	١٨٤١٧	٢٠٠٥/٣/١٠
علي محمود محمد علي المصري	٤٣/١٠/٢	بينين-قضاء عكار محافظة الشمال	١/١٧٠تاريخ ٨٠/١٢/٣١	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة الشمال	بينين-عكار ٠٦/٤٧٠٤٩٩	هاي سكول	٦٦/٨/٢١	٢٦٤٥٨	٢٠٠٥/١٠/٧
علي محمد دقه	٤٢/١٠/٢٥	حي المنارة-قضاء صور محافظة الجنوب	١/١٧٠تاريخ ٨٠/١٢/٣١	حارس	مصلحة زراعة الجنوب	صور ٠٧/٧٤٠٧٨٠	مرحلة ابتدائية	٦٥/٣/٥	١٧٢٣١	٢٠٠٥/١/١٦
علي فهمي علوه	٤٩/٢/٢٥	وادي التركمان-قضاء الهرمل -محافظة البقاع	٥٥٨تاريخ ٧٣/٩/١٣	امين مستودع	مصلحة زراعة البقاع	الهرمل ٠٨/٢٠٠٢٥٦	بكالوريا قسم اول	٧٣/٩/١٣	١٧٨٣٨	٢٠٠٥/٥/١٣
غازي سعيد الدلغن	٤٣/٤/٢٠	كفر نبرخ-قضاء الشوف محافظة جبل لبنان	١/١٤تاريخ ٦٢/٥/٢	كاتب	مصلحة الديوان	كفر نبرخ ٠٣/٧٥٨٨٤٦	بكالوريا مدرسية	٦٢/٥/٤	٢٤٥٩٨	٢٠٠٥/٢/٢٩
غسان فؤاد الشعار	٤٩/٢/٢٠	زقاق البلاط-بيروت	٣٣٢تاريخ	محضّر	مديرية الثروة	بيروت-شارع مدحت باشا	شهادة زراعية-خبرة في	٧٠/١٠/١٥	٢٠١٦٤	٢٠٠٤/١١/٥

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
فائقة فائق سليمان	٦٢/٢/١١	بدنايل-قضاء بعلبك محافظة البقاع	٣/٧تاريخ ٨٩/٥/٢٦	مستكتبة	مصلحة زراعة البقاع	بعلبك ٠٨/٨٢١٩٥١	بكالوريا قسم ثان	٨٩/٦/١	١٢٤٢٤	٢٠٠٤/١٢/٢٢
فاطمة محمد سليم العرب	٤٧/٥/٣٠	التبانة-قضاء طرابلس محافظة الشمال	٤٤١تاريخ ٧١/٩/٤	محرر محاسب	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس ٦٢٩٩٣٢	دبلوم تجارة ومحاسبة	٧١/٩/١٠	٢١١٠٢	٢٠٠٥/٥/٣
فريد محمد يزبك	١٩٤٢ فقط	كفر نبرخ-قضاء الشوف محافظة جبل لبنان	١/٣١تاريخ ٦٤/٢/٢٩	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة جبل لبنان	كفر نبرخ ٠٥/٥٠٧٢٩٤	شهادة زراعية	٦٣/١١/١٣	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣
فوزي سعدالله حماد	٤٣/١/١٥	الهرمل-قضاء الهرمل محافظة البقاع	١/٤٤ تاريخ ٦٥/٣/١	وكيل و مراقب عمال	مصلحة زراعة البقاع	الهرمل ٠٨/٢٠٠٢٥٦	دبلوم تجارة	٦٥/٣/١	٢٢٧٣٥	٢٠٠٥/٣/١٠
ليلى محمد عبد القادر المرعي	٥٠/٢/٢٥	بينين-قضاء عكار محافظة الشمال	١/١٧٠تاريخ ٨٠/١٢/٣١	مستكتبة	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس ٠٦/٤٣٠٥٠٧	بروفيه	٧٣/٢/٢٨	١٧٢١٢	٢٠٠٥/٣/١٠
مالك سعيد مرعي	٤٨/٢/٢٢	الكفور -قضاء النبطية محافظة النبطية	١/١٩٤تاريخ ٧٠/٨/١٣	كاتب	مصلحة التعليم الزراعي	الكفور-النبطيه ٠٣/٧٥٢١٥٠	ثانوي محاسبة	٧٠/٨/١٤	٢٢٣١٤	٢٠٠٥/٣/١٠
محمد حسن الطفيلي	١٩٤٧ فقط	ايعات-قضاء بعلبك محافظة البقاع	٢/١٢١تاريخ ٧٤/٢/١	ميكانيكي	مديرية الثروة الزراعية	الشويفات ٠٥/٤٣٤٤١٩	ابتدائي-خبرة في الميكانيك	٧٤/٢/١	١٧٥٧١	٢٠٠٥/٥/١
محمد عبد الرضى سعد	٤٤/٧/١٦	عيتا الجبل-قضاء بنت جبيل محافظة النبطيه	١١٩تاريخ ٦٩/٩/٣٠	محرر محاسب	مديرية الثروة الحيوانية	بيروت-المزرعة ٠١/٨١٧٢٠٩	ثانوي-دبلوم محاسبة شهادة في الصحافة	٦٩/١١/١	٢٢٥٣٢	٢٠٠٤/٥/٢٠
محمد حسين نجدي	٦٢/٢/٥	حي المناره-قضاء صور-محافظة الجنوب	١/٧٧ تاريخ ٨٢/٩/٢٩	بحري	مصلحة زراعة الجنوب	صور ٠٧/٧٤٠٣١٧	بروفيه-ادخال معلومات للحاسوبدكتلو-محاسبة	٨٢/١٠/٢٠	١٦٦٤٥	٢٠٠٥/٤/١
محمد هاشم بك	٤٣/١٢/٢٤	العبده-قضاء عكار محافظة	١/١٧٠تاريخ	عامل احصاء او	مصلحة زراعة	طرابلس	بكالوريا-توجيهية	٦٥/٥/١٠	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
محمد علي كريم هوشر	٤٢/٤/١٠	سير-قضاء الضنيه محافظة الشمال	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	سائق	مصلحة زراعة الشمال	سير الضنيه	لا شيء	٧٥/٥/١٤	١٧٢١٢	٢٠٠٥/٣/١٠
محمد مناف الجاذوب	٤٢/٣/١٨	حي الدكرمان-قضاء صيدا-محافظة الجنوب	١/٤٤ تاريخ ٦٥/٣/١	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة الجنوب	عبرا ٠٧/٧٢٢٦٢٥	اجازة في التاريخ-سنة اولى منهجية ماجستير	٦٥/٣/١	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣
محمد يوسف قنداجي	٤٢/١٢/٤	حي الجامع-قضاء صور محافظة الجنوب	١٠/١٨تاريخ ٦٤/٤/١٨	وكيل ومراقب عمال	مصلحة زراعة الجنوب	صور-حي الرمل ٠٣/٩٦٩٣٥٢	مرحلة ابتدائية	٦٤/٤/١٨	١٧٧١١	٢٠٠٥/٣/١٠
مشهور مصطفى رباح	١٩٤٧		١/٧٦تاريخ ٧٩/١٢/٣١	معلم حداد	مصلحة زراعة البقاع	اللبوة	تكميلي	٧٤/٨/١	١٨٢١٣	٢٠٠٤/٨/١
معين عبد الرحمن سليمان	٤٧/٦/٢٢	التبانه-قضاء طرابلس محافظة الشمال	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	مراقب عمال	مصلحة زراعة الشمال	طرابلس ٠٦/٣٨٠٥٧٠	ثاني ثانوي	٦٧/١١/٢	٢٠٠٢١	٢٠٠٥/٣/١٠
مفيد عبدالله الدبغي	١٩٤١ فقط	الجديده-قضاء مرجعيون محافظة النبطيه	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	عامل احصاء او اقتصاد	مديرية الدراسات والتنسيق	سن الفيل ٠١/٤٨٢٣٦٢	سنة ثالثة حقوق	٦٤/٨/٣	٢٤٠٤٢	٢٠٠٥/٣/١٠
منير نايف مكارم	٤١/١١/٤	رأس المتن-قضاء بعبدا محافظة جبل لبنان	١/٤٤ تاريخ ٦٥/٣/١	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة جبل لبنان	راس المتن ٠٥/٣٨٠٦٦٥	بكالوريا مدرسية	٦٥/٥/١	٢٨٤١٨	٢٠٠٥/٥/٣
ميكات طنوس عويس	٤١/٩/١٠	حارة صخر-قضاء كسروان-جبل لبنان	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	كاتب	مصلحة زراعة جبل لبنان	جونية-حارة صخر ٠٩/٩٣٣٠٣١	بكالوريا مدرسية	٦٥/٥/٢٣	١٨٤١٧	٢٠٠٥/٣/١٠
ميلاد فرنسيس يمين	١٩٤٠ فقط	حي الصليب الشمالي-زغرتا-الشمال	١/٧٠ تاريخ ٩١/٦/٢٠	عامل احصاء او اقتصاد	مصلحة زراعة الشمال	زغرتا ٠٦/٦٦٣٨٠٤	بروفيه	٦٣/١٠/١٠	٢٤٣٣٢	٢٠٠٥/٥/١
نبيه وهيب غريفه	٤٧/١/٩	غريفه-قضاء الشوف	٥/٥ تاريخ	معلم دهان	مصلحة زراعة	غريفه	الرابع تكميلي	٦٥/٣/٢	١٧٧١١	٢٠٠٥/٣/١٠

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء الفائضين من الاجراء

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	محل الاقامة القانوني	رقم وتاريخ قرار الاستخدام	صفة الاستخدام	مركز العمل	محل السكن الفعلي مع الهاتف	المستوى العلمي مع الخبرة	تاريخ مباشرة العمل	الأجر اليومي	تاريخ التدرج
نجاة شارل باسيل	٤٤/٩/٢٨	غليون-قضاء جبيل محافظة جبل لبنان	٢/١٦٣٩تاريخ ٦٧/١٢/٣٠	كاتب	مصلحة الديوان	عمشيت ٠٩/٦٢١٢١٣	بكالوريا مدرسية-دكتلو عربي وفرنسي	٦٨/١/٢	١٨٤١٧	٢٠٠٥/٣/١٠
نجاة معروف منصور	٤١/٣/٥	خربة سلم-قضاء بنت جبيل-محافظة النبطيه	١/١٨ تاريخ ٦٤/١٢/٢٤	كاتب	مصلحة الديوان	بيروت المزرعة ٠١/٣٠٣٧٠٢ ٠٣/٧٢٢٣٦٣	ماجستير لغة عربية وآدابها	٦٤/١٢/٢٦	٢٤١٥٨	٢٠٠٤/٦/٢٦
نزار نديم آل ناصر الدين	٤٦/٢/١٠	كفر متى-قضاء عاليه محافظة جبل لبنان	٢ تاريخ ٦٥/٨/١	كاتب	مديرية الثروة الحيوانية	بيروت القنطاري ٠١/٧٤٥٤٦٤	بكالوريا قسم اول	٦٥/٨/١٨	١٨٤٢٨	٢٠٠٥/٣/١٠
نسيب سعيد الدنف	٤٣/١٠/٢٠	بعلشميه-قضاء بعبدا محافظة جبل لبنان	٤/٩ تاريخ ٦٥/٥/١٩	وكيل مستودع	مديرية الثروة الزراعية	بعلشميه ٠٣/٧٥٠١٨٦	ابتدائي	٦٥/٥/١٩	١٧٧١١	٢٠٠٥/٣/١٠
نسيب نعيم خوري	٤٧/٧/٨	عبرا-قضاء صيدا محافظة الجنوب	٢/٢٣٤٧تاريخ ٧١/١٢/٦	معاون مهندس	مديرية الثروة الزراعية	جل الديب ٠٣/٣٤١٦٥١	بكالوريا	٧١/١٢/٦	٢٥١٢٠	٢٠٠٥/٥/١
نعيم حليم شعبان	١٩٤٠ فقط	بتبيات-قضاء بعبدا محافظة جبل لبنان	١/١٥٤تاريخ ٧٥/٥/١٤	سائق شاحنة	مصلحة زراعة جبل لبنان	بتبيات-بعبدا ٠٣/٥٢٦٤٦٩	الثاني ابتدائي	٦٥/٧/١	١٨٤١٠	٢٠٠٥/٩/١٠
هاني عباس شمعوني	٤١/١/١٠	حي الجوره-قضاء صور محافظة الجنوب	١/١١٣تاريخ ٦٣/٥/٣	معاون ميكانيكي	مصلحة زراعة الجنوب	صور ٠٧/٧٤٢٣٦٣	مرحلة ابتدائية	٦٣/٨/١	٢٣٥٧٩	٢٠٠٥/٥/٣
هند فرنسيس زيدان	٤٨/٣/١٨	المنصورية-المتن-جبل لبنان	١/١٢١ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٦	مستكتبة مختزلة	مديرية الثروة الحيوانية	المنصورية ٠٤/٤٠٠٠٥٩	اختزال عربي فرنسي	٢٠٠١/٥/١٨	١٨٥١٧	٢٠٠٥/٥/١٦

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

لائحة باسماء بعض اجراء التصفية المقترح تسوية اوضاعهم

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة الاستخدام	الأجر اليومي ل.ل
ابراهيم علي حرب	١٩٤٢/٣/٢٠	عامل يدوي	١٧٧٤٥
ابراهيم زكي حمزه	١٩٤٤/١/١٨	عامل احصاء او اقتصاد	٢٢٦١١
ابراهيم حسن نصار	١٩٤٥	سائق آلية ثقيلة	١٨٩٣٧
احمد محمد البغدادي	١٩٤٢/١/٢٥	حارس مواشي	١٧٧٨٥
احمد حسين مصطفى الحايك	١٩٤٤/٤/٥	سائق آلية ثقيلة	١٨٩٦٠
احمد علي حندوس	١٩٤٢/١/٥	عامل يدوي	١٧٧٥٧
احمد عباس سليمان	١٩٤٢/٩/١٩	عامل	١٧٧٤٥
احمد علي يوسف	١٩٤٣/٥/١٥	عامل	١٧٧٨٥
الياس اسعد صوايا	١٩٤٢/١٢/٢٥	عامل تلقيح	١٩٩٣٤
توفيق بطرس الياس	١٩٤١/١١/١٤	عامل	١٧٧٥٧
توفيق رضا بحر	١٩٤٢/٣/١٥	ناطور	١٧٨١٤
جادا لله جرجس رميا	١٩٤١/٥/١٩	عامل	١٧٧٥٧
حسن علي ظاهر	١٩٤١/١٠/٢٨	عامل وقاية	٢٤٨٣٠
حسين محمد احمد العك	١٩٤٠/٦/١٥	عامل	١٧٧٥٧
حنا امين شما	١٩٤١/٧/٧	عامل	١٧٥٤٠
خالد عارف البب	١٩٤٤/١/٣	عامل	١٧٥٤٠
خالد دياب شخيدم	١٩٤١/٨/٢	عامل	١٧٥٤٠
خليل وديع بركات	١٩٤٤	عامل احصاء او اقتصاد	٢٤٠٤٢
دخيل الله علي احمد	١٩٤١	سائق شاحنه	١٧٢٣١
رامز حسن شعيتو	١٩٤٤/٦/٢	عامل احصاء او اقتصاد	١٨٢١٣
ربيع احمد عموري	١٩٤٤/١/١	عامل وقاية	٢٤٨٣٠
رشيد عبد الكريم مصطفى	١٩٥٣/٢/١	ناطور	١٦٨٧٨
رفيق سليم الأحمدية	١٩٤٢	عامل	١٧٧١١

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة الاستخدام	الأجر اليومي ل.ل
زكريا صبحي الطياره	١٩٤٤/١/١٥	عامل	٢٠١٦٤
زين الدين محمد خشفه	١٩٤٠/١/٧	عامل	١٧٥٤٠
سلمى نقولا وهبه	١٩٤٢	عاملة	١٩١٠٠
سليم محمد علي قدوره	١٩٤٠/٤/١٩	ناطور	١١٠٢٥
صالح علي سرور	١٩٤٣	عامل	١٧٧٥٧
عادل احمد المصري	١٩٤٢	عامل	١٧٧٥٧
عادل توفيق الرعيدي	١٩٤٤/٢/١١	عامل احصاء او اقتصاد	٢٨٤١٨
عامر عبد الوهاب المرعبي	١٩٤٣/١١/١٤	عامل	١٨٣٦٩
عبد الحسين داود جابر	١٩٤٠/٩/٥	ناطور	١٧٧٤٥
عبد الله مصطفى حمزه	١٩٤٢	عامل	٢١١٤٩
عبود خالد واكد	١٩٤٥/١/٥	عامل زراعي	١٧٥٣٥
علي محي العلي	١٩٤٢/٦/٤	عامل زراعي	١٧٥٤٠
علي محمد زعيتر	١٩٤٥	سائق آلية ثقيلة	١٨١٩٧
علي محمد زين	١٩٤٣/١٠/١٢	عامل	١٧٢٣١
علي سعد الله شمص	١٩٤٠	ناطور	٢٠١٩٩
علي حسن علي	١٩٤٠/١/٥	ناطور	١٦٧٤٦
علي ابراهيم فقيه	١٩٤١/١١/٦	عامل	١٦٤١١
علي محمد يزبك	١٩٤٠/٨/٥	عامل زراعي	١٧٧٥٧
عماد نسيب حمدان	١٩٤٤/١/٢٠	عامل يدوي	١٧٧٥٧
عمر الشيخ علي قاسم شرف الدين	١٩٥٢/٤/٣	معاون سائق آلية ثقيلة	١٧٨١٤
غسان فهد شرف الدين	١٩٤٤/٦/١٩	عامل تلقيح	١٧٧٥٧
فارس شفيق زيدان	١٩٤٣/٦/٢٣	ناطور	١٧٧٥٧
فرنسيس داود طايع	١٩٤٤/١١/١٢	عامل احصاء او اقتصاد	٢١٦٥٧
فوزي محمد علي حسن	١٩٤٤/٥/١٠	عامل	١٨٠٨٢
فوزيه احمد فهد	١٩٤٠/٣/١٢	عاملة	١٨٧٧٦
فياض محمد ابو غوش	١٩٤٣/٣/١٥	عامل	١٧٧٥٧

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة الاستخدام	الأجر اليومي ل.ل
قاسم محمد زيات	١٩٤١/١٢/٤	ناطور	١٨٣١٣
كايد شفيق مطر	١٩٤٠	عامل	١٧٧٥٧
كلود طانيوس وهيبه	١٩٥٤/٣/١٥	عاملة	١٧٢٠٢
محسن علي زبد	١٩٤٠/٦/١٠	ناطور	١٨٣٥٩
محمد احمد الخير	١٩٤٤/٦/٢٠	عامل	١٧٢٣١
محمد عبد النبي صالح	١٩٤٣/٣/٢٥	حارس مواشي	١٧٧٤٥
محمد محمود فواز	١٩٤٤/٨/٢	عامل	١٧٢٣١
محمد علي كموني	١٩٤٠	عامل	١٧٧٥٧
محمد خضر هودا	١٩٤٣/٨/١٠	عامل	١٥٨٨٢
محمد صفوح المبيّض	١٩٤١/١/٤	عامل وقاية	٢٤٨٣٠
محمود محمد الساروط	١٩٤٣/٨/٦	ناطور	١٧٧٥٧
محمود سليم علي محمود	١٩٤٠/١١/٨	عامل	١٧٩٦٨
محمود عبد الله منّاع	١٩٤٤/٢/٢	عامل	١٧٧٤٥
محمود خضر مصطفى هودى	١٩٤١/١١/٥	عامل	١٧٧٥٧
مخايل نجيب متى	١٩٤٤/٣/٨	عامل	١٨٤٣١
مصطفى محمود حافضه	١٩٤١/١/١	عامل	١٧٥٤٠
مصطفى جميل سليمان	١٩٤٣/١/١	عامل احصاء او اقتصاد	٢٥٧١٠
موسى رضا محفوظ	١٩٤٥/٦/٦	سائق آلية ثقيلة	١٨٠٨٢
ميشال يوسف رحمه	١٩٤٠	ناطور	١٧٥٤٠
نديم حنا الأسمر	١٩٤١/٢/١٥	عامل	١٧٥٤٠
نديم الحاج محمد امون	١٩٤٠/٢/٤	ناطور ورشة تحريج	٢٠٢١١
نزيه علي جمال	١٩٤٢	عامل	١٧٧٥٧
وجيه كامل ابو همين	١٩٤١/٣/١٠	عامل	٢٤٨٣٠
ياسين علي الحاج ديب	١٩٥٤/٧/١٠	حارس مواشي	١٧٧٩١
يوسف مطر مطر	١٩٤٤/٤/١	عامل	١٧٧٥٧

مستند رقم ١١

مشروع قانون

أحكام استثنائية خاصة بالموظفين والمستخدمين والمتعاقدين والأجراء وسائر العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة

المادة الأولى:

أ- خلافاً لأي نص أخر، يصرف حكماً من الخدمة، ودون الحاجة الى نص أخر، الأشخاص المذكورون أدناه، ممن لم يجر لأي سبب كان، إلحاقهم وإجراء قرارات أو عقود الإستخدام معهم وفقاً للأصول الواردة في المادة /١٢/ من المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ بأي من الإدارات العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المدارس الرسمية، أو رفضوا الإلتحاق بها، وذلك في نهاية الشهر الذي يلي الشهر الذي ينشر فيه هذا القانون. على ان يعطوا إضافة الى حقوقهم المتوجبة قانوناً ، مبلغاً إضافياً يوازي تعويضهم عن سنة كاملة.

١. الموظفون المؤقتون في الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي انتهت المدة المحددة في النصوص القانونية التي أحدثت هذه الوظائف، من دون ان تجدد.
٢. المتعاملون في وزارة الإعلام وسائر الإدارات العامة بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥.
٣. أجراء التصفية أو الأجراء المستخدمون بتسميات واردة في أنظمة الأجراء النافذة لدى الإدارات العامة والمؤسسات العامة المعتبرة تسميات تصفية وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤ وتعديلاته والمرسوم رقم ٦٠٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ (النظام العام للأجراء في المؤسسات العامة والبلديات).
٤. الأجراء الذين يزيد عددهم عن العدد الملحوظ لكل تسمية في أنظمة الأجراء النافذة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة.
٥. كل متعاقد على وظيفة ملحوظة في الملاك وذلك بإستثناء الوظائف التي أجاز القانون ملأها بالتعاقد.
٦. المتعاقدون الذين تم استخدامهم خلافاً لأحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ وتعديلاته بعد نفاذه ولم يجر تسوية وضعهم وفقاً للمرسوم ٢٠٠١/٥٢٤٠.

ـرع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

٧. سائر العاملين من غير الموظفين أو المستخدمين الدائمين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وفي المراكز والهيئات والمكاتب الملحقة أو التابعة لها أو العاملة تحت إشرافها أو وصايتها بما فيه صندوق المهجرين ومجلس الجنوب والمشروع الأخضر ....، ممن جرى استخدامهم خلافاً للأصول المعتمدة في التعيين أو الإستخدام.

ب- يصرف حكماً من الخدمة، ودون الحاجة لأي نص، أي من الأشخاص المذكورين أعلاه، ممن يتبين انه فاقد أحد شروط الإستخدام العامة.

ج- يبلغ كل من التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية لائحة بأسماء الأشخاص المعتبرين مصروفين حكماً من الخدمة وذلك مباشرة من قبل الوحدة التي تتولى دفع أو تصفية تعويضاتهم سواء في الإدارة أو المؤسسة المعنية أو وزارة المالية.

المادة الثانية:

تلغى كافة الإستخدامات بالفاتورة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وفي المراكز والهيئات والمكاتب الملحقة او التابعة لها او العاملة تحت إشرافها أو وصايتها بما فيه صندوق المهجرين ومجلس الجنوب والمشروع الأخضر ....، وما يماثلها في مراكز الخدمات الإنمائية والمشاريع المشتركة الموجودة في أي من الإدارات المذكورة أعلاه التي تساهم الدولة في موازنتها، تحت أي صفة أو تسمية كان، وذلك في مهلة أقصاها نهاية الشهر السادس الذي يلي الشهر الذي ينشر فيه هذا القانون، وان أي استخدام بعد هذا التاريخ يسأل عنه بأمواله الخاصة كل من المصفي والآمر بالصرف بحسب كل إدارة حتى ولو ورده تأكيد خطي بذلك.

المادة الثالثة:

يجاز للمرجع المختص فسخ التعاقد مع أي من المتعاقدين في الإدارات العامة آو المؤسسات العامة وتصفى حقوقه وفقاً للأصول، على ان يعطى الشخص المعني، إضافة الى حقوقه المتوجبة، بدلاً مالياً يوازي تعويضه الشهري الأساسي المحدد في عقده الأخير عن سنة كاملة، على ان يبلغ كل من التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية لائحة بأسماء الأشخاص المعتبرين مصروفين حكماً من الخدمة وذلك مباشرة من قبل الوحدة التي تتولى دفع أو تصفية تعويضاتهم سواء في الإدارة المعنية أو في وزارة المالية.

ع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦

المادة الرابعة:

يسأل بأمواله الخاصة ويحال الى القضاء المختص، كل من المصفى والآمر بالصرف بحسب كل إدارة بما فيها وزارة المالية، المسؤول عن متابعة دفع تعويضات الأشخاص المعتبرين مصروفين وفقاً لأحكام هذا القانون حتى ولو ورده تكليف خطي بذلك.

- ينقطع حكماً عن العمل المنتهية خدمته وفقاً لأحكام هذا القانون. ويتوجب على الرئيس المباشر والرئيس الذي يعلوه اتخاذ كافة التدابير اللازمة بهذا الشأن. وإذا استمر في العمل لا يترتب له أي راتب أو أجر أو تعويض أو بدل أتعاب عن الخدمات التي يؤديها بعد انتهاء خدماته، ويتعرض للملاحقة الجزائية مع الموظف المسؤول عن ذلك.
- لا يجوز التعاقد أو إعادة التعاقد أو استخدام أي من الأشخاص الذي تنهى خدمته تطبيقاً لأحكام هذا القانون، في أية إدارة عامة أو مؤسسة عامة، وبأي طريقة أو صفة كانت.

المادة الخامسة:

" يتوقف لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، التعاقد والاستخدام وتحت أي صفة كان بما فيه الاستعانة بعاملين بالفاتورة، في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات باستثناء الاستخدام في المؤسسات العامة المنشأة حديثاً شرط أن يتم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وعلى أن يستثنى من ذلك، الاستخدام على بعض وظائف المعلوماتية في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التي تحدد بناءً على طلب الجهات المعنية بقرار من هيئة مجلس الخدمة المدنية بعد تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه.

المادة السادسة:

تعتبر الملاكات المؤقتة في الإدارات العامة في حال عدم التمديد لها أو إلغائها، ملاكات تصفية.

المادة السابعة:

يجاز فتح الإعتمادات اللازمة لتأمين النفقات التي تترتب من جراء تطبيق أحكام هذا القانون وتغطية هذه الإعتمادات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

ع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٨/٧/٣٧١٥٩٦ – ١٠/٩/٨/٣٧١٥٠٧ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٦/٣٧١٥٠٥

المادة الثامنة:

تلغى بعد مرور سنة كاملة على نشر هذا القانون النصوص التالية:

- المقطع الثاني من المادة الأولى والمقطع الثالث من المادة الثالثة من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٤١٧٣ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٩ (إنشاء تعاونية موظفي الدولة).
- المادة (٢٢) من القانون رقم ٨١/١٤ تاريخ ١٩٨١/٧/١٥ (موازنة العام ١٩٨١).
- المادة (٥٤) من القانون رقم ١٠٧ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣ (موازنة العام ١٩٩٩).

على ان تطبق إلزامياً على كل من أصحاب العلاقة المشمولين بأحكام النصوص الملغاة، أحكام قانون الضمان الإجتماعي بفروعه كافة.

المادة التاسعة: يعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية.

٢٠٠٤/٣/٨

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس – هاتف: ٣٧١٥٩٦/٧/٨ – ٣٧١٥٠٧/٨/٩/١٠ – فاكس: ٣٧١٥٩٩ – مكتب الوزير: ٣٧١٥٠٥/٦